قراءة في الأحوال الصحية والعادات الغذائية لمجتمع ولاية طرابلس الغرب (1835-1911م)

أ.م.د. وفاء كاظم ماضي الكندي

كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ

المقدمة

وجدت الدعوة لإعادة كتابة التأريخ، وبمنظور جديد، صداها الواسع لدى عدد كبير من المؤرخين، فهي دعوة وجدت أساساً لتجاوز الموضوعات السياسية التي تركز جُل اهتمامها لإبراز الجوانب السياسية لمنطقة ما سواء من ناحية وضعها السياسي أم نظامها الحاكم ام أحزابها السياسية الحاكمة، إلى الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي هي في واقع الحال تمثل انعكاساً واضحاً للجوانب السياسية، بل هي نتيجة طبيعية لها.

من هنا جاء الاهتمام بدراسة ناحية اجتماعية مهمة من جوانب المجتمع الطرابلسي، ألا وهي، الجانب الصحي، في حقبة العهد العثماني (1835–1911) ولهذا الموضوع أهمية من جانبين الأول: موضوع الصحة بحد ذاته باعتباره من المواضيع المهمة والتي ترتبط بحياة السكان بشكل مباشر من خلال استعراض الأمراض والأوبئة التي يتعرضون لها، والتي غالباً ما يذهب ضحيتها أعداد كبيرة من السكان تقود في النهاية إلى تناقص أعداد الولاية إلى الثلث أو النصف في أحيان كثيرة، فضلاً عن ذلك فهذا الموضوع يقدم لنا صورة عن عادات السكان الغذائية في تلك الحقبة، والتي من خلالها نستطيع التعرف على سلبية أو إيجابية هذه العادات على وضعهم الصحي الذي كان للمستشفيات والمستوصفات دورها في تحسين هذا الوضع، وإن كان إصلاحاً متواضعاً يتناسب مع الإمكانية المتواضعة للدولة العثمانية في تلك الحقبة؛ لذلك لعب الطب الشعبي والتداوي بالأعشاب دوراً بديلاً عن قلة المستشفيات من جهة، وتخوف السكان في التعامل مع هذه المستشفيات وتعودهم على التداوي بالأعشاب من جهة أخرى.

أما الجانب الآخر: لأهمية هذا الموضوع فهو أهمية الحقبة التاريخية له ألا وهي حقبة العهد العثماني الثاني (1835–1911)، وتأتي أهميتها بكونها حقبة تمثل بداية لرجوع العثمانيين لحكم الولاية بعد سقوط الأسرة القرمانلية التي حكمت في الحقبة (1711–1835) وتمثل من جانب آخر نهاية لحكم العثمانيين وبداية لعهد الاحتلال الإيطالي للولاية عام 1911، وبذلك ينتهي الوجود العثماني في آخر ولاية عربية في المغرب العربي بعد أن انتهى وجودها في الجزائر وتونس ومصر والسودان قبل فترة سابقة لعام 1911.

شهدت هذه الحقبة والتي امتدت لحوالي (76) عاماً تحولات كبيرة على كافة الأصعدة، فخلال هذه الحقبة تناوب على حكم الولاية ثلاث وثلاثون والياً، لم تتجاوز فترة ولاية البعض منهم الأشهر الأربعة، باستثناء الوالي أحمد راسم باشا (1881 – 1896) والذي تعد ولايته أطول ولاية خلال هذه الحقبة، هذا الأمر انعكس بآثاره السلبية على الولاية لتطوير واقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فقصر ولاية الوالي لا تتيح له الاهتمام بإصلاح أوضاع الولاية يضاف لذلك عامل مهم هو الجانب المالي الذي تمثل في قلة المخصصات المالية للولاية، لذلك شكلت الضرائب عامل الإيراد الأول لمصروفات الولاية، والتي بدورها تتناقص أو ترتفع مع زيادة أو نقصان الموسم الزراعي الذي كان يمثل الدخل الأول والرئيس للولاية، هذا كله انعكس سلباً على الواقع الصحي للولاية الذي عانى إهمالاً وعدم اهتمام من جانب الحكومة، ولكننا من جانب آخر يجب أن نوضح مسألة مهمة وهي إن هذا الجانب كان مهملاً في عموم الولايات العربية في الحقبة ذاتها فما ينطبق على ولاية طرابلس الغرب ينطبق على ولاية بغداد والشام والموصل .. وغيرها من الولايات العربية.

رغم أهمية الموضوع، إلا أنه لم يحضَ بالتوثيق الكافي، وهذا ما شكل الصعوبة الكبرى في إعطاء صورة شاملة لكامل الأوضاع الصحية خلال هذه الحقبة، فإن وجدت معلومات فهي شخصية ولا تتعدى الأسطر بين دفات الكتب، وإن وردت معلومات فهي بمثابة إشارات بسيطة باستثناء ما ذكره الرحالة العرب والأجانب من معلومات وإشارات عن الأحوال الصحية للولاية والتي شكلت لنا القاعدة التي انطلقنا منها لتوثيق المعلومات الصحيحة، ولكن هذه المعلومات للرحالة،

الإيطاليين منهم بشكل خاص، كنا حذرين جداً في التعامل معها فمعلوماتهم في أحيان كثيرة تكون غير صحيحة يقصدون من خلالها الترويج لسياستهم الاستعمارية، ومع ذلك استطعنا تجاوز المعلومات الخاطئة وتصحيحها من خلال مقارنتها مع معلومات مشابهة جاءت في مصادر أكاديمية حديثة خاصة الرسائل والأطاريح الجامعية.

الصعوبة الأخرى التي حملها توثيق معلومات البحث هي الحقبة الزمنية البعيدة (العهد العثماني)، الذي ما يزال إلى وقتنا الحالي يشكل عائقاً أمام عدد كبير من الباحثين الذي يجدون صعوبة في الولوج إلى هذه الحقبة لقلة البحوث والمعلومات التي توثق تاريخها، خاصة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، والذي يعاني من قلة الدراسات إلى وقتنا الحالي، مقارنة بالتاريخ السياسي الذي كان وما زال يشكل القاعدة الأساسية لعمليات التوثيق التاريخي.

شكلت كتب الرحالة والأطاريح الجامعية، فضلاً عن البحوث المنشورة في عدد من المجلات العربية والكتب العلمية سواء العربية منها أم الأجنبية والوثائق سواء المنشورة أم غير المنشورة. أهم مصادر البحث والتي استطعنا من خلالها تجميع معلوماتها وتقديم صورة بسيطة عن أوضاع الولاية الصحية خلال الحقبة (1835 – 1911).

تم تقسيم البحث إلى فقرات ستة، الفقرة الأولى تناولنا بها الأوبئة التي اجتاحت الولاية وأهم الأمراض التي كان يعاني منها السكان، أما الفقرة الثانية فقد تم فيها تسليط الضوء على عادات المجتمع الطرابلسي الغذائية ودرسنا سلبياتها وإيجابياتها على صحة السكان، فضلاً عن إبراز العوامل التي كانت وراء عاداتهم الغذائية. الفقرة الثالثة جاءت لتقدم لنا أهم المستشفيات المتواجدة في الولاية والتي تم تقسيمها إلى ثلاثة أصناف :

1) المستشفيات الحكومية.
2) المستشفيات العسكرية.
3) المستشفيات الأجنبية.

أما الفقرة الرابعة والتي تعد مكملة لسابقتها فهي الصيدليات وأبرز ما كان متواجداً منها في الولاية، وجاءت الفقرة الخامسة لتقدم لنا وصفاً للطب الشعبي واستعراضاً لأبرز العلاجات الشعبية للأمراض من خلال النباتات والتي كانت تشكل الطب البديل، إن لم تقل الأساسي والذي كان يلجأ إليه غالبية السكان، وأخيراً استعرضنا في الفقرة السادسة أبرز إجراءات الحكومة العثمانية في المجال الصحي من خلال توضيح أعمال الولاة لتحسين الواقع الصحي للولاية.

فضلاً عن الفقرات الستة للبحث، فقد ضم البحث خاتمة استعرضنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها خلال هذا البحث، ولابد من التنويه أن المعلومات الطبية التي جاءت في فقرات البحث قد تمت مراجعتها علمياً من قبل الطبيب المختص (د. صفاء جواد آل محي الدين)، الأستاذ في جامعة بابل / كلية الطب.

اعتمد البحث على المنهج التأريخي القائم على جمع المادة التاريخية وتحليلها ومقارنتها بعضها مع البعض الآخر للتوصل إلى المعلومات التاريخية الصحيحة.

أولاً : الأوبئة التي اجتاحت الولاية وأهم الأمراض :

تعرضت ولاية طرابلس الغرب، شأنها في ذلك شأن عدد كبير من الولايات العربية، إلى أوبئة متعددة اجتاحت أحيائها وفتكت بأبنائها وهذا أمر طبيعي في مناطق كانت تعاني من إهمال واضح في واقعها الصحي، وأبرز الأوبئة التي تعرضت لها الولاية هي:

1) الطاعون :

يعد وباء الطاعون من اخطر الأوبئة التي كانت تجتاح الولايات العربية كونه وباء سريع الانتقال ويأتي غالباً بعد انتشار المجاعة، ففي العهد القرمانلي (1711 – 1835) حدثت مجاعة كبيرة عام 1767 ما لبثت أن تجددت مرة أخرى عام 1784، وذهب ضحية هذه المجاعة أعداد كبيرة من سكان الولاية الذين كانوا يلقون حتفهم يومياً، وقد وصفت الرحالة (ليدي ورتلي) في يومياتها أوضاع الولاية المأساوية قائلة :

"إن المدينة في ظروفها الراهنة، تمر بمرحلة مرعبة من المجاعة حتى أن المرور بشوارعها على الأقدام أو فوق ظهور الخيل، أصبح شيئاً مخيفاً مفزعاً بسبب الجوعى الذين يموتون كل يوم على الطرقات"[(1)].

هذه المجاعة، وكنتيجة طبيعية، خلفت وراءها مرض الطاعون الذي ظهرت إصاباته الأولى ربيع عام 1785، وكان الأهالي يعتقدون أنه قدر من الله أو غضب إلهي؛ لذلك لعب الجهل وعدم الحذر والاحتياط وقلة الأطباء دوره الواضح في حصد أعداد كبيرة من السكان[(2)].

اختلفت المصادر في تقدير عدد ضحايا الطاعون، فالرحالة علي بك العباسي ذكر أن ضحاياه بلغت (27) ألف نسمة في مدينة طرابلس وما حولها، الأمر الذي أدى إلى تناقص كبير في عدد السكان، بل وصل الأمر للقضاء على أسر بكاملها، وبقيت منازلها مهجورة وأخرى مهدمة جراء هذا الوباء[(3)]، فلم يجرؤ أحد على السكن فيها بعد انتهاء الوباء خوفاً من إصابتهم به جراء السكن في هذه البيوت.

أما الرحالة ريتشالد توللي فذكرت أن إجمالي ضحايا الطاعون كان (5950) نسمة منهم (4200) من المسلمين و (1750) من اليهود[(4)]، وهناك مصادر ذكرت أن المدينة وضواحيها كان يقطنها ما يقارب (14) ألف نسمة، ربعهم من اليهود، وخلال موجة الطاعون التي استمرت (6) أسابيع خسرت المدينة أكثر من 42,5٪ من سكانها[(5)]، أي أنها فقدت (5950) نسمة، أما الإيطالي أتوري روسي فقد ذكر أن عدد سكان الولاية قبل انتشار الوباء كان حوالي (14) ألف نسمة، قضى الطاعون على ربعهم[(6)]، أي ما يقارب (3500) نسمة.

---

(1) اتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، ترجمة: خليفة محمد التبسي، دار الثقافة، بيروت، 1974، ص305.

(2) المصدر نفسه، ص305.

(3) خالد محمد الهدار، زيارة الرحالة الأسباني علي بك العباسي لطرابلس في أوائل القرن التاسع عشر، مجلة البحوث التاريخية، السنة الثالثة والعشرون، العددان الأول والثاني، طرابلس، 2003، ص104.

(4) ريتشالد توللي، عشر سنوات في بلاط طرابلس، ترجمة : عمر الديراوي، أبو حجلة، دار المعارف المحدودة، لندن، 1984، ص208.

(5) أنعام محمد صالح شرف الدين، مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي – دراسة في مؤسسات المدينة التاجرية 1711–1835. منشورات مركز جهاد الليبس للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات التاريخية (37)، طرابلس، 1998، ص25.

(6) اتوري روسي، المصدر السابق، ص305.

نجد من خلال استعراض الأرقام السابقة لعدد الضحايا نجد تقارباً واضحاً في رواية توللي (5950) نسمة، وبعض المصادر الحديثة، إلا أن أنتوري روسي يعطينا رقماً متناقصاً فهو يذكر أن أصل السكان البالغ عددهم (14) ألف، توفي ربعهم أي حوالي (3500) نسمة، أي بفارق (2450) نسمة وهو فارق كبير، إلاّ أن الفرق الأكبر نجده في رواية الرحالة علي بك العباسي الذي قدر عدد ضحايا الطاعون بـ (27) ألف نسمة وهو عدد كبير جداً، حتى أن سكان الولاية لم يصل تعدادهم إلى هذا الرقم الكبير نسبياً، وأغلب الظن أنه قصد بهذا الرقم الكبير نسبياً عموم ضحايا الطاعون في الولايات القريبة من طرابلس وليس فقط ولاية طرابلس، فضلاً عن ذلك فإن زيارته للولاية جاءت بعد (19) عاماً من انتهاء الوباء وتحديداً عام 1805 لذلك فمن الطبيعي أن تكون الأرقام التي يوردها غير صحيحة، على أننا نرجح رواية توللي لأن زيارتها للولاية كانت قريبة من حدوث الطاعون، ومهما يكن من أمر فإن الطاعون كانت ضحاياه كثيرة إلى درجة كان الأهالي يعجزون عن نقل موتاهم للمقبرة لكثرتهم، وإن الجنود كانوا يطوفون بأحياء المدينة ويزيحون الجثث بشكل جماعي[1].

انتهى الوباء عام 1786 ولكنه كان حدثاً سلبياً على التطورات اللاحقة في الولاية، لأن السلبية التي عالجت بها الحكومة هذا الوباء كانت سبباً من انحدار الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي قاد من نهاية المطاف إلى سقوط الأسرة القرمانلية عام 1835.

ومع بداية العهد العثماني الثاني (1835 – 1911) وبعد أقل من العام اجتاح الولاية شتاء عام 1836 – 1837 وباء الطاعون للمرة الثانية، وكان سببه هذه المرة هو انتقاله من موانئ البحر المتوسط عن طريق السفن التي كانت تحمل معها عدداً من الفئران الموبوءة[2] والتي سرعان ما انتشرت بالولاية محدثة وفيات كبيرة، فقد قدر عدد الوفيات باليوم الواحد حوالي (35 – 40) فرداً، مما اضطر الأهالي لترك المدينة والهرب إلى المناطق المجاورة، حتى أن قناصل الدولة الأوربية وأفراد الجاليات اضطروا للهرب إلى مالطا وإيطاليا، خاصة بعد أن بلغ الوباء ذروته في شهر شباط من عام 1837، فقدر أحد القناصل أن سكان الولاية تناقص عددهم من (7) آلاف إلى (4) آلاف نسمة، وهذا الأمر اضطر الوالي طاهر باشا (1836 – 1837) وحماية لجيشه أن يقوم في شهر شباط من عام 1837 إلى نقل حوالي (5700) جندي مسلح من طرابلس إلى منطقة غربان الجبلية مدعياً أنه يقوم بإخضاع هذه المنطقة[3].

من استعراض عدد ضحايا الوباء نجده (3) آلاف نسمة وهذا عدد كبير جداً مقارنة مع عدد سكان الولاية، فنجد أن الوباء قضى على حوالي نصفهم وهذه كارثة تعد كبيرة.

شهدت هذه الحقبة حدوث وباء الطاعون مرة أخرى، وهذه المرة عام 1857 وتحديداً في منطقة برقة، والأخرى عام 1874 ولكن خسائره هذه المرة كانت أقل من السابق. وأشارت مصادر أخرى، أن خسارة الولاية من المجاعة ومرض الطاعون، والحروب التي رافقت العهد العثماني الثاني شكلت نسبة كبيرة من السكان بلغت حوالي مليون ونصف نسمة، بعد أن كان عدد سكان الولاية ضعف هذا الرقم[4].

وواقع الحال أن هذا العدد مبالغ فيه، خاصة إذا ما علمنا أن خسارة سكان الولاية جراء الوباء الذي حدث عام 1774 كانت كبيرة؛ لذلك تناقص عددهم ووصل إلى أقل من عشرة آلاف نسمة، لذلك لا يعتقد أن الخسارة كانت أكثر من

---

(1) المصدر نفسه، ص305.

(2) عبد الكريم أبو شويرب، الأوضاع الصحية في المجتمع الليبي، في الفترة ما بين 1835 – 1950، مجلة البحوث التاريخية العدد الثاني، طرابلس، 2000، ص14.

(3) خليفة محمد التليسي، حكاية مدينة طرابلس لدى الرحالة العرب والأجانب، الدار العربية للكتاب، طرابلس، د.ت، ص153.

(4) الفاريس. أ. رستا (قنصل جلالة ملك هولندا لدى أيالة طرابلس الغرب وملحقاتها)، عرض إحصائي عن ولاية طرابلس الغرب، ترجمة : حامد أوحيدة، مجلة الشهيد، العدد التاسع، طرابلس، 1998، ص251.

مليون ونصف شخص، إلاّ إذا قصد بذلك عموم سكان ليبيا بما فيها المناطق الجنوبية والصحراوية، ومهما يكن من أمر في المبالغة في تقدير الخسائر فهذا الأمر يدل على كبر الخسائر الناجمة عن هذا الوباء.

ولابد من التنويه في نهاية الحديث الى سبب كثرة ضحايا هذا الوباء، ففي هذه الحقبة لم يتعرف إلى سبب المرض أو عامله الجرثومي لذلك لم توجد أدوية لمعالجته وللحد من انتشاره، حتى في أوربا التي كانت متطورة نسبياً في ذلك الوقت، فعند انتشار المرض كان سكان أوربا يعتقدون أنه غضب من الله أو مسٌّ من الجن، ولم ينجح في السيطرة عليه إلا أواخر القرن (19) عندما قام العالم الفرنسي الشهير باستور باكتشاف عامل المرض وصلته بالفئران وسبل الانتقال إلى الإنسان، ولكن هذا الاكتشاف جاء بعد أن حصد الطاعون أرواح الكثير من سكان ولاية طرابلس الغرب والولايات العربية الأخرى.

2) **الكوليرا :**

يعد الكوليرا من أبرز الأوبئة، بعد الطاعون، الذي كان سريع الانتشار في الولايات العربية، والذي كان ينتشر عن طريق المياه الملوثة وبسرعة كبيرة في المدن المكتظة بالسكان، وفي أحيان أخرى ينتشر بعد عودة الحجاج من بيت الله الحرام اذ شهدت الولاية خلال هذه الحقبة، انتشار الوباء مرتين الأولى عام 1850 في ولاية أحمد عزت باشا الأولى (1848 – 1852) وفتك هذا الوباء بالأهالي من خلال ثلاث شهور فتكاً شديداً، فقدرت ضحاياه داخل مدينة طرابلس وحدها حوالي (800) نسمة، وهو رقم مرتفع نسبياً، وهذا العدد الكبير من الضحايا أدى إلى تناقص عدد السكان إلى (5) آلاف، مما اضطر الأهالي للحرب إلى ولاية تونس القريبة، أما الرعايا الأجانب والقناصل فقد اتجهوا إلى مالطا[1]، هرباً من الوباء الذي بدأ بالتفشي وبسرعة كبيرة.

شهدت الولاية مرة أخرى تعرضها لهذا الوباء، ولكن بعد فترة زمنية بعيدة، تحديداً عام 1910، وكانت حارة اليهود هذه المرة هي مكان ولادة الوباء، وذلك يعود لأسباب عديدة فالمعروف عن الحي اليهودي انفراده بعفونة شوارعه وأزقته التي كانت تفتقر للمجاري الصحية، لذلك كانت مسرحاً خصباً لانتشار هذا الوباء وغيرها من الأمراض مثل السل الرئوي والتريكوما وغيرها[2]، ويعتقد أن الوباء أحضرته أسرة يهودية بعد عودتها من مدينة نابولي الإيطالية فكان أفرادها أول المصابين بالمرض ثم جيرانهم والحارات والمحلات القريبة حتى بلغ عدد الإصابات (200) شخص، وكانت الإصابات كبيرة بين اليهود الذي تناقص عددهم من (12) ألف إلى (8) آلاف، أي أنهم فقدوا حوالي (4) آلاف نسمة[3]، ولهذا السبب حاولت السلطات المحلية داخل الولاية محاصرة حي اليهود وتطويقه خوفاً من زيادة انتشار العدوى، لكن اليهود حاولوا استغلال هذا الأمر للقيام بمظاهرات ضد سلطة الوالي تزعمها (مسيو صامان) اليهودي العامل بالقنصلية الإيطالية، وقاموا بالاعتداء على الشرطة وطبيب الولاية وعلى الأهالي بالضرب وإلقاء الحجارة، ووصلت المظاهرة التي انطلقت من داخل الحي اليهودي إلى القنصلية الإيطالية، ورفعوا شعاراً "الحكومة تظلم اليهود، لا نريد الحكومة العثمانية، نريد الحكم الإيطالي" ونجح هذا الشعار في استمالة قنصل إيطاليا الذي وجد في هذا الوضع ضالته المنشودة لكسب اليهود إلى

---

(1) المصدر نفسه، ص163.
Anthony G. Cachia, Libya under the second Ottoman occupation (1835 – 1911), Tripoli, 1945, P. 47.

(2) المزيد من التفاصيل حول أحوال اليهود ينظر: وفاء كاظم ماضي الكندي، دراسة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي لولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني (1835–1911)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، 2005.

(3) خليفة محمد سالم الأحول، يهود مدينة طرابلس تحت الحكم الإيطالي (1911 – 1943)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الفاتح، كلية التربية، طرابلس، 2002، ص10.

جانبهم في الوقت الذي كانت تتهيأ للسيطرة لاحتلال الولاية، لذلك تدخل القنصل الإيطالي وحاول حماية اليهود المصابين الذين كانوا قد نشروا نداءً في جريدة طرابلس الغرض منه جمع الأموال اللازمة لمساعدة العائلات اليهودية التي أصابها الوباء[1]، وحقيقة الأمر أن الحكومة المحلية لم تقصد بهذا الإجراء محاربة اليهود الذين تمتعوا باحترام وتقدير من الولاة والأهالي طوال هذه الحقبة بل أنه لم يوجد فارق بينهم وبين أهالي الولاية من المسلمين، لكن الحكومة كانت متخوفة من انتشار الوباء الذي سيلحق أضراراً بالغة في أرواح الأهالي لهذا السبب رأت من المناسب حجز اليهود داخل حارتهم أو نقلهم إلى المحجر الصحي الذي كان متواجداً في منطقة باب الجديد والذي نقلت إليه عائلات بأكملها ممن أصابها وباء الكوليرا، ولم تكن العائلات من سكان الولاية بل كان هناك أشخاص من جنسيات أخرى فرضت عليهم الحجر الصحي كما هو الحال مع شخص بريطاني اسمه (رفائيل اربيب) الذي فرضت عليه الحجر الصحي لمدة (5) أيام ومنعته من الانتقال لمنزله خارج المدينة، اشتباهاً بإصابته بالمرض[2].

ويلاحظ من خلال الوثائق أن الحكومة العثمانية كانت حريصة على بناء المحاجر الصحية التي تستخدم في أوقات انتشار الأوبئة في الولاية، واللافت للنظر أن مأموري هذه المحاجر غالباً ما كانوا من غير سكان الولاية ومن غير العثمانيين أنفسهم فكانوا إيطاليين ودليلنا في ذلك أن (ادواردو ابن فرانسيسكو) الإيطالي كان مأموراً للمحجر الصحي في مصراتة واستلم هذا المنصب بعد وفاة والده الذي كان قبله مأموراً للحجر الصحي، لكنه لم يبقى بهذا المنصب الذي تركه ليكون وكيلاً للقنصلية الإيطالية عام 1889[3].

وهنا لابد من مناقشة مسألة مهمة هي أن الحكومة العثمانية كانت تلجأ لأشخاص إيطاليين وتوكل إليهم مهمة إدارة المحجر الصحي، رغم أنها في هذه الحقبة كانت تعرف بأهداف إيطاليا الاستعمارية في السيطرة على أراضي الولاية، ويعتقد أن السبب وراء ذلك لقلة الكوادر الطبية العثمانية التي كانت تستطيع أن تنشرها في كل ولاياتها المنتشرة في أرجاء المعمورة لذلك نجدها تستعين بالأجانب في معالجة الشأن الصحي الذي كان متخلفاً في عموم الولايات العربية ويعاني من نقص في الكوادر الطبية، وخير دليل على ذلك أنه في العام 1892 في ولاية أحمد راسم باشا (1881 – 1896) رفع تقريراً للسلطان العثماني عن أحوال ولاية طرابلس الغرب، أشار في أحد نقاطه أن في عدد من بلديات الولاية، ممن لها إيراد مالي كبير ينقصها وجود طبيب ومهندس، لذلك فهو يطالب بضرورة تعيين طبيب ومهندس تدفع رواتبهما من صندوق البلدية، فضلاً عن ذلك فقد طالب الوالي بضرورة إرسال الطلاب إلى اسطنبول وتحديداً إلى الكلية الطبية لدراسة أصول الطب، ليتم تعيينهم في المستقبل بعد إنهاء دراستهم في البلديات التي تعاني نقصاً في عدد الأطباء[4].

فضلاً عن ذلك نجد أن ولاية طرابلس الغرب، وبعد الوباء الذي اجتاح الولاية عام 1910 ترفع طلباً إلى وزارة الداخلية تطالب فيه تزويدها بالأطباء، تحديداً ثلاث أطباء، وذلك جراء الكارثة التي حلت بالولاية بسبب وباء الكوليرا الذي راح ضحيته عدد كبير من الأهالي بسبب نقص الأطباء، علماً أن رئاسة الصحة المدنية كانت قد أكدت سابقاً موافقتها على تعيين ثلاث أطباء يتم تنقلهم بشكل دوري في أرجاء الولاية، على أن يخصص لكل طبيب راتب شهري مقداره (4) آلاف قرش من خزينة المالية[5].

---

[1]سعيد علي حامد، حياة اليهود في طرابلس خلال قرنين، مجلة ترث الشعب، السنة التاسعة عشر، العددان الأول والثاني، طرابلس، 1999، ص78.

[2]عبد السلام أدهم، وثائق تاريخ ليبيا الحديث الوثائق العثمانية 1881 – 1911، ترتيب ومراجعة : أحمد صدقي الدجاني، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا، 1974، وثيقة رقم (158)، مؤرخة في 10 نوفمبر 1910، ص281.

[3]الوثائق العثمانية (المجموعة الأولى)، ترجمة : محمد الأسطى، إعداد : خليفة محمد الذويبي، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية – سلسلة الوثائق التاريخية (7)، طرابلس، 1991، وثيقة رقم (33)، ص120.

[4]الوثائق العثمانية، وثيقة رقم (35)، ص156.

[5]محمد أمحمد الطوير، تأريخ الزراعة في ليبيا أثناء الحكم العثماني، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتة، 1991، ص109.

وهذا الإعلان يؤكد لنا أن الولاية كانت تعاني من نقص واضح في عدد أطباءها الذين كانت بحاجة فعلية لهم لمعالجة أهالي الولاية، وخاصة في أوقات الأوبئة والأمراض التي كانت تجتاح الولاية.

3) وباء المجاعة والقحط :

تعد المجاعة، وإن كانت ليست مرضاً، من الأوبئة التي تحصد أرواح عدد كبير من الأهالي جراء نقص الغذاء والجوع، وكانت الولايات العربية كثيراً ما تتعرض أوباء المجاعة جراء قلة تساقط الأمطار التي تؤثر سلباً على الزراعة وتناقص المحاصيل الزراعية.

تعرضت ولاية طرابلس الغرب، في الحقبة قيد الدراسة، لوباء المجاعة عام 1871 في ولاية محمد صالت باشا (1870 – 1871) وذلك جراء قلة الأمطار فعجز الأهالي عن الحصول على قوتهم اليومي، فاعتمدوا على أكل الأشياء الفاسدة لذلك انتشرت بينهم الأمراض العديدة وراح ضحيتها عدد كبير من الأهالي الذين نجدهم يلجأون إلى أكل الجزر الذي كان متوفراً بكثرة هذا العام حتى عرف بين الأهالي باسم عام الجزر[1]، وأصاب الضرر في هذا العام الثروة الحيوانية أيضاً، فخسرت الولاية أكثر من ثلثي ثروتها الحيوانية جراء عدم توفر المراعي المناسبة لتغذيتها، في وقت كانت تشكل قبل هذا التاريخ مصدراً مهماً من مصادر اقتصادها بعدّها من المواد الأساسية التي كانت تصدر خارج الولاية لقلة الاستهلاك المحلي لها، وذلك لضعف القدرة الشرائية لغالبية العوائل، فضلاً عن ذلك فقد مات عدد كبير من الخيول والجمال وانقرضت الأغنام[2] جراء عمليات الذبح الكثيرة التي قام بها الأهالي للأغنام خوفاً من موتها لقلة الماء المطلوب لسقيها من جهة ولنقص الحبوب من جانب آخر، وأطلق بعض الأهالي على هذا العام بعام الذبح[3]، واضطرت حكومة الولاية إلى استيراد المواد الضرورية لحاجة الأهالي من خارج الولاية، حتى بلغ مجموع وارداتها الغذائية في ذلك العام ما قيمته نصف مليون جنيه استرليني[4]، وهو مبلغ كبير في ذلك الوقت، لكن هذا المبلغ ساعد الولاية على تخطي هذه الأزمة، فقد تبدل الحال في العام التالي أي عام 1872 فتحسنت المحاصيل وعادت التجارة إلى ازدهارها السابق.

ولابد من الذكر أن الوالي محمد حالت باشا قام بإنشاء عدد من المطاعم الشعبية التي كانت تقدم وجبات مجانية، أو بأسعار زهيدة للمحتاجين من أهالي الولاية[5]، إعانة منه لتخطي هذه الأزمة، وفضلاً عن ذلك فقد تم تشكيل لجنة للإشراف على تقديم معونات للعوائل الفقيرة التي أصابها القحط والغلاء، كانت تستلم وصولات ومبالغ من المتبرعين لتقوم بعد ذلك بتوزيعها على المحتاجين، فعلى سبيل المثال قامت متصرفية بنغازي بإرسال مبلغ (133) مجيدي فضي[6] لهذه اللجنة لتتولى توزيعها على أهالي الذين أصابهم القحط وقامت بنشر هذا الخبر في الصحف، وكان هذا المبلغ واحداً من

---

(1) الطاهر أحمد الزاوي، ولاة طرابلس من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي، دار الفتح للطباعة، بيروت، 1970، ص261.

(2) أدوارد راي، المغرب العربي طرابلس ولبدة والقيروان في القرن التاسع عشر، 1877، ترجمة / مصطفى محمد جودة، طرابلس، د.ت، ص106.

(3) Antony G. Cachia, OP. Cit, P. 49.

(4) الجنيه الإسترليني = 112 قرش عثماني و (100) قرش = ليرة ذهبية عثمانية.

(5) Antony G. Cachia, OP. Cit, P. 49.

(6) المجيدي: عملة نقدية فضية قيمتها الرسمية = (20) قرشاً تصرف في ولايتي طرابلس وبنغازي بزيادة قد تصل إلى (22) (22) أو (23) قرشاً، وترتفع لتصل إلى (37) قرشاً في الدواخل، وهناك من يطلق على المجيدي اسم المحبوب الذي يساوي (20) قرشاً، ويعتقد أن هذه التسمية عامية تعني التحبب مما يدل على أهمية هذه العملة وحرص الناس على اقتناءها، وهو يعني بالنهاية يدل ندرة النقود لدى عامة الناس. عبد السلام أدهم، وثائق تاريخ ليبيا الحديث، ص74؛ وفاء كاظم ماضي الكندي، المصدر السابق، ص. ص227 – 228.

سبعة وصولات أخرى استلمتها اللجنة كمعونة للأهالي[1] وهذه المعونة تعد إثارة للنخوة العربية ودليلاً على اللحمة الوطنية بين جميع الأهالي الذين جمعتهم أرض واحدة ودين واحد.

ولمنع تكرار هذا القحط والمجاعة التي خلفت آثاراً سلبية على الأهالي، ولغرض أخذ الحيطة والحذر وادخار ما يمكن ادخاره من حبوب لاسيما الحنطة والشعير في مواسم الرخاء وخزنها وعدم بيعها أو تصديرها خارج، فقد قام الوالي مصطفى عاصم باشا (1875–1876)، وبعد مرور أربع سنوات على مجاعة عام 1871 بتوجيه إعلان لأهالي الولاية يحثهم فيه على عدم بيع محصولهم الزائد عن حاجتهم حتى لا يضطروا لشراء المحصول وقت الأزمات بأسعار مضاعفة، فضلاً عن ذلك فقد وجه الوالي نداءه إلى المتصرفين والمديرين والشيوخ كي يأخذوا حذرهم وحيطتهم وتدابيرهم وحث الأهالي على ضرورة خزن المحصول الزائد عن حاجتهم تحسبا لأي طارئ أو مجاعة يمكن حصولها[2].

ولم تشر المصادر إلى حدوث المجاعة مرة أخرى، باستثناء الرحالة (كاكيا) الذي انفرد برواية حدوث مجاعة عام 1881 وبشكل كبير وفضيع، حسب قوله، مما اضطر الوالي لجلب الدقيق من مركز السلطة العثمانية لتفريقه على قبائل الولاية، وإن الأهالي أطلقوا على هذا العام اسم عام الدقيق لهذا السبب[3]، فكانوا يؤرخون به لمواليدهم ووفياتهم وأحداثهم الكبرى.

لم تؤيد وتشير المصادر الأخرى هذه الرواية، التي نشك في صحتها ووقوعها ودليلنا في ذلك أنه في هذا العام كانت هناك زراعة لمحصولي الحنطة والشعير حتى أنه تم جمع (4699,75) كيلة[4] من الشعير و (266) كيلة قمح كضريبة عشر من الأهالي، تخزن في مخازن الولاية[5]، وهذا يعني أن هذا العام شهد زراعة لمحصولي الحنطة والشعير، وإن الحكومة قامت بأخذ ضريبة على هذين المحصولين مما يعني في واقع الحال تعذر حصول مجاعة مع وجود زراعة، وبالتالي هذا الأمر يفند رواية كاكيا التي انفرد بها وبالتالي لم تحصل مجاعة عام 1881.

على أن مصادر أخرى أشارت إلى حدوث مجاعة عام 1892 في متصرفية برقة[6]، حيث تعرضت مواشي المتصرفية للإبادة، وذكر القنصل الانكليزي في بنغازي الذي اطلع على أوضاع متصرفية برقة، إن ما حدث من إبادة للمواشي يحتاج إلى عشرة أعوام على أقل تقدير حتى تستطيع المتصرفية استعادة تكوين ثروتها الحيوانية[7].

ويعتقد أن مناطق أخرى من الولاية كانت تصيبها حالات جفاف تعقبها مجاعة للسكان جراء قلة المحاصيل الزراعية وهذا الأمر مرتبط بتساقط الأمطار، على أن شدة هذه المجاعة لم تكن بقوة مجاعة عام 1871 التي اجتاحت عموم مناطق الولاية.

فضلاً عن الأوبئة السالفة الذكر، عرفت ولاية طرابلس عدد من الأمراض، سنحاول تسليط الضوء على أبرزها، ومناطق انتشارها :

---

(1) الوثائق العثمانية (المجموعة الأولى)، وثيقة رقم (22)، ص82.

(2) دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ملف الزراعة، وثيقة مؤرخة في 29 مايو 1875.

(3) Anthony G. Cachia, OP. Cit, P. 53.

(4) الكيلة أو ما تعرف بالكيلة الإستانبولية هي من المكاييل العثمانية وتساوي (32) كيلو غرام من الشعير أو (28) كيلو غرام ذرة.

(5) محمد أمحمد الطوير، المصدر السابق، ص. ص44 – 45.

(6) برقة : قائممقامية تابعة لطرابلس، أصبحت عام 1963 متصرفية تابعة مباشرة للإستانة، لكنها عادت بتبعيتها لطرابلس عام 1871، ثم رجعت عام 1872 وأصبحت تابعة مباشرة للإستانة، وبقيت على هذا الوضع إلى نهاية هذه الحقبة. وفاء كاظم ماضي الكندي، المصدر السابق، ص7.

(7) فرانشسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، ترجمة: خليفة محمد التلبسي، دار الفرجاني، طرابلس، د.ت، ص114.

1) **الدرن :**

وهو مرض السل، أو ما كان يعرف شعبياً باسم مرض الرقيق، وعلاماته الهزال والضعف العام الذي يصاحبه سعال شديد ونفث الدم، تكثر الإصابة بهذا المرض في حالات ازدحام المدن أو ازدحام المسكن الواحد يرافقها سوء التغذية وسوء تهوية مكان السكن الأمر المسهل لنقل المرض بواسطة التنفس والرذاذ المتناقل.

انتشر المرض في الولاية في العام 1880 بعد وصول قافلة تحمل رقيقاً من أواسط أفريقيا نزلت في أرض الولاية تمهيداً لذهابها إلى أوربا[1]، وكان أحد أفراد القافلة مصاباً بالمرض الذي انتشر بشكل سريع بين بقية الأهالي[2]، ولم يعرف دواء لهذا المرض خلال هذه الحقبة، ولم يسجل عدد ضحاياه التي كانت مبهمة لعدم الاهتمام الواضح بهذه الأمراض باستثناء الأوبئة التي يجري الاهتمام بتسجيل عدد ضحاياها.

2) **الزهري :**

وهو من الأمراض التي ظهرت في هذه الحقبة في بعض مناطق الولاية، وبشكل خاص في مدينة مزرق التي كانت محطة لقوافل التجار والرقيق القادمين من المناطق الأفريقية مما ساعد على تفشي المرض، والذي كان يعالج بطرق شعبية معتمدة على استخدام الحنظل وأملاح النطرون التي كان المريض يعاني من مرارتها بشكل كبير[3]، على أن هذا المرض وخلال ولاية الوالي نامق باشا (1896 – 1898)، تمت السيطرة عليه بصورة كلية ومنع انتشاره، حسب ما جاء بتقرير رفعته الولاية إلى مركز الحكومة تؤكد أن هذا المرض الذي وصفته بـ (الفضيع) قد نجح في السيطرة عليه[4].

إن ورود وصف (الفضيع) لهذا المرض في هذه الوثيقة يؤكد أن هذا المرض كان مؤذياً ومنتشر في أرجاء الولاية وهذا ما جعل الوالي يؤكد عليه في هذا التقرير دون غيره من الأمراض الأخرى التي كانت متواجدة في الولاية.

3) **الجدري :**

وهو من الأمراض المعدية، والذي كان منتشراً في مناطق عديدة، وخاصة الدواخل، وتكثر الإصابة به خلال موسم الأمطار، وأكد الطبيب الألماني (ارفين فون باري) أثناء زيارته للولاية عام 1877 إن هذا المرض منتشر بشكل كبير ونسب الوفيات به كبيرة، وإن عدوى المرض غالباً ما تنتقل من بلاد السودان ومدن أفريقية أخرى، فضلاً عن ذلك فقد أكد أنه تلقى تحذيراً من عدم السفر إلى الدواخل تجنباً للإصابة بهذا المرض[5]، وهذا ما يشير أن المرض كان عاملاً مسبباً للوفاة في أغلب الأحوال، ويعتقد أن هناك عاملاً آخر كان وراء الوفيات المتكررة بهذا المرض أهمها تخوف الأهالي وتعاملهم بحذر وريبة مع الأطباء الأجانب والأدوية المصنعة أجنبياً واعتمادهم على التداوي بالأعشاب وهذا ما حدى بأهالي منطقة غريان إلى إخفاء أطفالهم أثناء حملة التطعيم الإجبارية ضد مرض الجدري[6]، خوفاً من التطعيم الذي كانوا يجهلون أهميته الصحية لهم ولأطفالهم.

---

(1) كانت ولاية طرابلس الغرب محطة مهمة لتجارة الرقيق ففيها تم تجميع الرقيق من أفريقيا والذهاب بهم إلى أوربا، وكانت من التجارات الرائجة والتي تحقق ربحاً كبيراً للولاية خلال هذه الحقبة.

(2) عبد الكريم أبو شويرب، المصدر السابق، ص18.

(3) المصدر نفسه، ص18.

(4) عبد السلام أدهم، وثائق تاريخ ليبيا الحديث، وثيقة رقم (93)، ص153.

(5) الطبيب الألماني ارفين فون باري 1846 – 1877 ورحلته إلى غات وبلاد الآيير، ترجمة : عماد الدين غانم، منشورات منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة نصوص ووثائق (24)، طرابلس، 1995، ص245.

(6) دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ملف الصحة.

4) **الملاريا :**

وهو من الأمراض الشائعة، والذي كان يكثر انتشاره قرب المستنقعات الصغيرة، وعرف عن مدينة مرزق كثرة المصابين من أبناءها بهذا المرض الذي كان منتشراً لكثرة المستنقعات الصغيرة المحيطة بالمدينة، ولهذا السبب كانت الدولة العثمانية تتخذ من هذه المدينة منفاً للأشخاص غير المرغوب فيهم[1]، أو ممن تعاقبهم جراء أعمال مخالفة يقومون بها ضد سياسة الدولة العثمانية، ويعتقد أن السبب وراء ذلك هو التخلص من أعداء الدولة العثمانية لإصابتهم بهذا المرض الذي يقود إلى الوفاة جراء عدم توفر علاج ناجح له خلال الحقبة قيد البحث.

5) **الحمى :**

وهو من الأمراض المنتشرة في الصحراء الوسطى ومنطقتي غات وفزان، ويعتقد أنه كان واسع الانتشار ويصيب عدد غير قليل من الأهالي، وهذا ما أكده الطبيب الألماني (أرفين فون باري) الذي عالج عدد من سكان غات المصابين بهذا المرض أثناء تواجده فيها عام 1875[2]، أما الرحالة التونسي (الحشاتشي) فقد كان أكثر مبالغة في وصف إصابات المرض عندما أشار إلى إصابة الأشخاص الغرباء الزائرين لمنطقة غات بهذا المرض، وإنهم في أغلب الأحوال يكون مصيرهم الموت جراء الحمى، أما إذا كان محظوظاً ولم يصبه المرض في الزيارة الأولى، فإنه ينجى من المرض ويزول الخطر عنه في الزيارات اللاحقة[3]، وأشار في مكان لاحق أن المرض تكثر الإصابة به في فصل الصيف، رغم أن هواء الولاية معتدل وغير رديء[4]، وكلام الحشاتشي فيه نوع من المبالغة فيما يخصموت الزائرين بالحمى لأنه في الغالب إصابة إصابة الزائرين بأمراض أخرى تكون سبباً للوفاة.

6) **أمراض العيون :**

وهي من الأمراض المنتشرة في مناطق عديدة من الولاية، ويرجع سبب الإصابة بها لعدم الاهتمام بالنظافة، ففي بعض الواحات والمناطق يكثر الذباب، بشكل كبير ولافت للنظر، وغالباً ما يستقر على وجه الأطفال لدرجة يسد فيها أعينهم وأنوفهم فيكون عاملاً لإصابتهم بأمراض العيون والتي تكون منتشرة بين الكبار أيضاً[5]، وأكد هذا الأمر الرحالة الحشاتشي عندما أشار لكثرة انتشار أمراض العيون بين سكان الولاية، خاصة منطقتي سوكنة ومرزق، لذلك فهم بحاجة ماسة لطبيب مختص بأمراض العيون[6]، وهذا يؤكد خلو الولاية من طبيب متخصص بأمراض العيون، لأنه يعتقد أن غالبية الأطباء المتواجدين في هذه الحقبة كانت اختصاصاتهم عامة لمعالجة الأمراض الشائعة مثل الكحة والسعال وآلام البطن وغيرها، وما يؤكد ما ذهبنا اليه من القول هو أن المصابين بأمراض العيون غالباً ما يفقدون بصرهم جراء عدم النظافة، وهذه الحالة كانت منتشرة بشكل واضح في الحي اليهودي في داخل مدينة طرابلس والذي كان مخصصاً لسكن يهود الولاية والذي اتسم بقذارته وعفونة شوارعه وهي عوامل ساهمت بشكل أو بآخر بإصابة سكانه بأمراض العيون، وبالتالي أصابتهم بالعمى[7].

---

(1) فرانشسكو كورو، المصدر السابق، ص144.

(2) ا لطبيب الألماني ارفين فون باري، ص313.

(3) محمد بن عثمان الحشائشي، رحلة الحشائشي إلى ليبيا سنة 1895 (جلاء الكرب عن طرابلس الغرب)، تقديم وتحقيق : علي مصطفى المصراتي، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، 1965، ص210.

(4) المصدر نفسه، ص68.

(5) صادق مؤيد العظم، رحلة في الصحراء الكبرى بأفريقيا، ترجمة : عبد الكريم شويرب، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية – سلسلة الدراسات التاريخية (34)، طرابلس، 1998، ص75.

(6) محمد بن عثمان الحشائشي، المصدر السابق، ص210.

(7) خليفة محمد سالم الأصول، الجالية اليهودية بولاية طرابلس الغرب من (1864 – 1911)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفاتح، كلية التربية، طرابلس، 1985، ص162.

ويعزى سبب الإصابة بأمراض العيون، وكما نوهنا سابقاً، إلى قلة الاهتمام بنظافة العيون عن طريق غسلها بالماء وبشكل مستمر وذلك لأن الهواء، في غالبية المناطق الصحراوية يكون مليئاً بغبار رقيق عالق في الجو، فضلاً عن ذلك فإن التعرض المباشر لأشعة الشمس القوية ومن دون أي شيء واقي من الأسباب التي تؤدي إلى الإصابة بأمراض العيون(1).

7) <u>أمراض متفرقة :</u>

فضلاً عن الأمراض السالفة الذكر، والتي كانت أكثر شيوعاً من غيرها، فقد عرفت الولاية جملة من الأمراض غير المعدية. والتي يتعرض الإنسان للإصابة بها في كل مكان وزمان، وقد نقل لنا الطبيب الألماني (ارفين فون باري) وصفاً لبعض هذه الأمراض أثناء تواجده في بعض مناطق الولاية، ومن هذه الأمراض مرض ضيق التنفس، والذي عالج أحد الحدادين المصابين به عن طريق إعطاءه علاج (الكورال)(2) الذي كان الأهالي متخوفين من استخدامه خوفاً من إصابتهم بمضاعفات جانبية، الأمر الذي اضطر الطبيب (أرفين) إلى تناول جرعة من الدواء أمام المريض ليشعر بالاطمئنان ويتشجع لشرب الدواء، الذي كان فيه نسبة من المخدر وهذا ما أشار إليه (ارفين) الذي ذكر أنه تناول جرعة مضاعفة من الدواء مما أدى إلى شعوره وكأنه شخص سكران(3).

فضلاً عن مرض ضيق التنفس فقد ذكر ارفين مجموعة من الأمراض التي شاهد قسماً منها، وعالج القسم الآخر مثل آلام العيون، والصرع الذي يعرف بين الأهالي باسم (كركر)، أمراض الكبد التي تصيب الأهالي بعد إصابتهم بالحمى، الزهري، السيلان، الجدري، آلام الجهاز الهضمي والتي عزى سبب الإصابة بها إلى نقص الغذاء وسوئه، فضلاً عن مرض الاكتئاب والجنون والسمنة التي كانت منتشرة بين النساء بشكل واضح، والتي عزى سبب الإصابة بها إلى تضخم الغدة الدرقية(4).

ويذكر الطبيب (آرفين) أنه عالج الكثير من الأهالي، فعلى سبيل المثال أن أحد شيوخ المناطق التي زارها كان يعاني من احمرار في قرنية العين، وعالجه باستخدام الكحل الذي كان علاجاً ناجحاً بدليل أن الشيخ المصاب أرسل له أربع قطع من الجبن المصنع محلياً كهدية له مقابل علاج مرض عينه(5)، أما آلام البرد والروماتيزم والتي تعرض لها الطبيب نفسه والتي سببت له آلاماً شديدة، كان يعالجها باستخدام ضمادات الماء التي ذكر أنها أفادته كثيراً(6)، أما أمراض البرد والزكام فقد كان أهالي الولاية يستخدمون حساءً من لحم الماعز كعلاج لهذه الأمراض والذي أكد الطبيب (آرفين) فعالية هذا الحساء من معالجته شخصياً، حتى أنه كان مدين للأهالي الذي وصفهم بـ (الطيبون) لتواصل إمداده بهذا الحساء طيلة إصابته بنزلة البرد(7)، إن وصف الأهالي بالطيبون دليل حقيقي على بساطة وطيبة أهالي الولاية الذي لم تختلف آراء معظم معظم من زار الولاية سواء من العرب أم الأجانب على حسن خلقهم وطيبتهم وتعاملهم الطيب مع ضيوفهم هذا من جانب،

---

(1)Rohlfs, Gherardo, Tripolitania, Viggo da TripoLi all'oasi di kufra, Dottor Francesco Vallordi, Milano, 1913, P.116.

(2)الكورال: من الأدوية التي تؤخذ مع الحليب أو الماء قبل موعد النوم بـ (15 – 30) دقيقة، ويسبب هذا الدواء، الذي يعرف علمياً باسم (Chlorol Hydrat) وتجارياً باسم (Welldorm)، النعاس العام فقد يبقى المريض نائماً لليوم التالي ويستخدم لمعالجة حالات الأرق والحساسية وبجرعة واحدة ليلاً فقط لأنه يسبب النعاس لذلك لا يستخدم للأطفال دون (12) سنة أو كبار السن.

http//www.netdoctor.co.uk/

(3) الطبيب الألماني ارفين فون باري، ص281.

(4)المصدر نفسه، ص. ص301 – 302.

(5) المصدر نفسه، ص272.

(6) المصدر نفسه، ص157.

(7) المصدر نفسه، ص107.

ومن جانب آخر يؤكد على اهتمام الأهالي بالطب الشعبي الذي أكد نجاحه في علاج عدد كبير من الأمراض كما اكد ذلك ارفين.

وكان من جملة الأمراض الأخرى التي عالجها الطبيب (آرفين) المرضى العقليين، حيث أكد أنه كان يعالج عدداً منهم وإنه كان يزورهم داخل منازلهم، ووصف أنه عالجهم عن طريق إعداد شراب مخلوط بالماء والعسل(1)، يشربه المريض ومن ثم يعطيه دواء خاص لم يذكر نوعه، على أنه لم يشير إلى مدى نجاحه بعلاج المرضى العقليين، وإنما اكتفى بطريقة علاجهم فقط، وهنا لابد من الإشارة أن الأمراض العقلية من الأمراض صعبة العلاج والتي تحتاج إلى وقت طويل وطرق علاج متطورة وهذا شيء لم يكن متوفراً خلال الحقبة قيد الدراسة.

أما أطباء آل شهبون(2)، الذين تميزوا خلال هذه الحقبة والحقب اللاحقة، فقد ذكروا جملة من الأمراض وطرق علاجها وبالشكل التالي :

1- الكسور، فكانوا يجبروها بخلطة مصنوعة من الحلبة والبيض والصوف أو شعر الماعز، بعدها تلف بألواح من القصب أو الخشب وتربط لحين تماثلها للشفاء.
2- أمراض الرأس مثل الشقيقة، ضربة البرد وطرش الأذن، فتتم معالجتها عن طريق الكي بالنار أو الحجامة.
3- عرق النسا والتمزق والتقلص فيستخدم زيت الزيتون، الذي تكثر زراعته في مناطق متعددة من الولاية، والذي يدلك به المناطق المصابة، فضلاً عن استخدام الحجامة.
4- الفطريات التي تصيب الفم فيستخدم زيت اللوز لعلاجها فضلاً عن دوره في تنظيف الفم.
5- الأمراض الجلدية مثل الجرب والثعلبة فتتم معالجتها بمستحضرات خاصة تصنع من الكبريت أو الثوم، أما الثالول فتتم معالجته بكيه بالنار.
6- الرمد وأمراض العين مثل وقوع الأشياء الغريبة فيها، فقد كانوا يعالجونها عن طريق قلب الجفن واستخراج الشيء الغريب الداخل فيها، أما الرمد فقد كانوا يكووه بغصن صغير من الزيتون.
7- الإسهال أو الإمساك والأمراض التي تصيب المعدة فقد كان العسل هو أشهر العلاجات لها، فضلاً عن الدواء التاجوري.
8- علاج الدم الفاسد (ضغط الدم والكولسترول) فيتم استخدام الحجامة وقت الظهيرة لاستخراج الدم الفاسد من الوريد.

واشتهر أطباء آل شهبون بالطب الشعبي فقد كانوا يقومون بتحضير الأدوية من النباتات، وأشهرها الدواء التاجوري الذي يحضر عن طريق خلط (40) عشبة من أعشاب مختلفة وكانوا يعالجون به أمراض عديدة، وشكل العسل وزيت الزيتون أبرز أدوات العلاج فضلاً عن الرمل والبيض والبصل والثوم والكبريت وماء النار.

أما الأمراض النفسية والتي اشتهر بمعالجتها هدية بن علي بن هدية (هو من اسرة آل شهبون) الذي عاش في القرن التاسع عشر، وكان يعالجها عن طريق قراءة القرآن والكي البارد(3).

---

(1) الطبيب الألماني ارفين فون باري، ص306.

(2) آل شهبون : وهي من أشهر أسر الولاية ممن عملوا بالطب جدهم الأكبر (علي بن هدية بن شادي بن أحمد المرغني) ولد عام 1770 وكان من أعلام عصره، مارس الطب الشعبي فكان بارعاً فيه واشتهر صيته بين الأهالي، كان له ولدان الأكبر (هدية) الذي كان صالحاً زاهداً عالج الأهالي من الأمراض النفسية عن طريق قراءة القرآن والكي البارد، أما الأصغر فهو (محمد) الذي تدرب على يدي والده في مجال الطب الشعبي وأورث هذه المهنة فيما بعد إلى ولده (علي)، وتوارث مهنة الطب سبعة من أفراد هذه الأسرة للحقبة (1775–1981). عمر المهدي عمر محمد الحجاجي، أطباء آل شهبون، مجلة الوثائق والمخطوطات، العددان التاسع والعاشر، طرابلس، 1994–1995، ص125 و ص130.

(3) المصدر نفسه، ص131 وص125.

ولم تقتصر علاجات هذه الأسرة، وغيرها، على الإنسان فقط، بل كان للحيوانات نصيب في الاهتمام بمعالجتهم من الأمراض التي يصابون بها فالأبقار والخيول والحمير والماعز كانوا يعالجون أمراضهم بالتجبيس والكي بالنار وجراحة الأورام وعلاج الأسنان والحوافر فضلاً عن تضميد الجروح[1].

ومن الأمراض المنتشرة، والتي كانت تصيب الإبل الجرب الذي كان يعالج بالكبريت الذي يؤخذ من آبار وعيون خاصة يتواجد فيها على شكل طين يحمل وتملأ الجرار به، ثم يحل بقليل من الماء وتطلى المنطقة الجربة منه، وكان الكبريت يستخدم فضلاً عن ذلك لعلاج جرب الإنسان الذي أثبت فعاليته الكبيرة، لدرجة أنه كانت تصدر كميات كبيرة منه إلى القاهرة والإسكندرية[2].

عموماً كانت هناك أمراضاً شائعة في تلك الحقبة، وحتى وقتنا الحالي يعاني منها الإنسان في أوقات متعددة وعند العمل المتواصل مثل وجع الرأس، الدوخة، زغللة العيون، الشعور بوهن الذراعين والقدمين، آلام الصدر والسعال الجاف وغيرها من الأمراض التي كانت تعالج عن طريق الحجامة التي تعد من العلاجات القديمة، والتي كانت تستخدم منذ عهد الرسول محمد (ﷺ) وإلى يومنا هذا فقد أكد الرسول محمد (ﷺ) على أهمية الحجامة بقوله (ﷺ) : "إن أمثل ما تداويتم به الحجامة"[3]، وعملية الحجامة بشكل مبسط تعتمد على إجراء جروح بسيطة في جسم المريض سواء في ظهره أم رقبته أم رجله ... الخ، ثم يوضع قدح ساخن يصنع من الصفيح أو الزجاج يعرف باسم (مكارة) على مكان الجرح وبعد تثبيته يتم تدويره عدة مرات، ويستمر بذلك حتى تنقضي خمس دقائق يخرج خلالها بخاراً من مكان الجرح، وتستمر العملية بهذا الشكل والتي يأمل منها إخراج الدم الفاسد من جسم المريض والذي يعتقد أنه السبب في إصابته بالكثير من الأمراض التي يتعرض لها[4].

8) <u>وجع الأسنان :</u>

عرف عن سكان الولاية، وعموم العرب خلال هذه الحقبة والحقب السابقة قلة اهتمامهم بأسنانهم إلا من جانب واحد هو كثرة تناولهم للحليب الذي يعد من أبرز أغذية العرب إلى جانب تمر النخيل ودقيق الشعير، أما سكان ولاية طرابلس فقد تميزوا بتناول حليب النوق الطازج الذي كان مشابهاً لطعم حليب البقر والذي كانت له فوائد متعددة فهو يشرب لتسكين حرارة الجسم[5]، ويعد مصدر مهم جداً لإمداد الجسم بحاجته إلى الكالسيوم الذي يعد مصدر لبناء العظام والأسنان في الجسم، لذلك احتفظ الأهالي بأسنانهم قوية حتى عند كبار السن، وهذا ما لاحظته الرحالة (مابل لومس تود) التي أشارت لعدم رؤيتها للعرب وهم فاقدي أسنانهم[6]، لكن هذا لا يعني في جميع الأحوال عدم وجود أوجاع للأسنان والذي كان علاجها الوحيد هو القلع لعدم وجود علاج آخر، والحلاق هو الشخص الذي يتولى بكل جراءة القيام بهذه العملية التي يتحمل المريض فيها الكثير من الآلام، خاصة إذا ما عرفنا عدم وجود مخدر يساعد على تخفيف ألم قلع السن، وقد نقل لنا الرحالة (إفالد بانزه) وصفاً لعملية قلع السن وسنذكر الوصف كاملاً لتكون الصورة واضحة لما يعانيه المريض : "يحضر الحلاق أداة صغيرة ويلف خيط أخضر حول المقبض الخشبي ثم يدخله فم الطفل بعد أن فتح عنوة، يخلخله نحو اليسار

---

[1] المصدر نفسه، ص132.

[2] عمار جحيدر، آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا الحديث، الدار العربية للكتاب، الإسكندرية، 1991، ص94.

[3] الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت 204هـ)، المسند، مطبعة دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، بيروت، د.ت، ص191.

[4] طرابلس مطلع القرن العشرين في وصف الجغرافي الألماني أفالد بانزة، ترجمة : عماد الدين غانم، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية – سلسلة نصوص ووثائق (26)، طرابلس، 1997، ص94.

[5] صادق مؤيد العظم، المصدر السابق، ص.ص49 – 50.

[6] Todd, Mabellimis, Tripoli the Mysterious Boston, Small Maynard, 1912, P. 110.

فيسيل الدم، ثم يخلخله نحو اليمين حتى ينخلع فيعرض السن الملطخ بالدم على المريض الذي يتمضمض بالماء متأوهاً ويشرع المتفرجون يتلون آيات من القرآن الكريم، ويضع الحلاق السن على لوح خشبي في الجدار وإلى جانبه أعداد كبيرة من الأسنان المخلوعة، ليؤكد أنه طبيب ماهر وليس رجلاً يدعي الطب"[1].

إن هذه الصورة المؤلمة تضعنا أمام واقع يدل على خلو بعض المناطق من وجود طبيب أسنان متخصص الأمر الذي فتح المجال أمام الحلاق ليقوم بهذه المهمة الصعبة والتي كانت لها نتائج سلبية على صحة الإنسان من جوانب متعددة يأتي في مقدمتها استخدام أدوات غير صحية في قلع الأسنان محملة بآلاف الجراثيم تقود في النهاية إلى إصابة المريض بمضاعفات جانبية قد تسبب إصابته بأمراض أخرى هذا من جانب ومن جانب آخر نقف أمام صورة لمقدار الألم الذي يعانيه المريض جراء قلع السن الذي يضطر لذلك لعدم تحمله الأوجاع، وهنا ينطبق المثل الشائع في العراق "وجع ساعة ولا وجع كل ساعة" والذي يعني أن الإنسان يتحمل الوجع الذي يتعرض له جراء قلع السن بدلاً من تحمله وجع السن طوال اليوم، فضلاً عن الأوبئة والأمراض السالفة الذكر، نجد أن بعض الرحالة ومنهم الألماني (أفالد بانزة) قد شخص حالة غير صحية على سكان الولاية وهي (الخمول) الذي عزى سبب الإصابة به لحرارة الجو العالية التي من شأنها زيادة حرارة الجسم هذا من جانب، ومن جانب آخر وجد أن الزراعة، وهي أكثر المهن من ناحية عدد العاملين فيها، تتطلب جهداً كبيراً مع حرارة الجو فالأرض الزراعية تحتاج إلى سقاية مما يتطلب جهوداً كبيرة كما وأن سحب المياه طوال ليالي الصيف يمنع الفلاح من الخلود للنوم مما يترك أثراً سلبياً على نشاطه الذهني الذي سبق وأن تأثر سابقاً بحرارة الجو[2].

ويعتقد أن الخمول سببه نقص الغذاء وسوء التغذية، التي غالباً ما تسبب أعراضاً مشابهه للأعراض التي وصفها الرحالة (أفالد بانزة) وما يؤكد قولنا، أنه في العام 1879 أرسل الطبيب (حسن حامد المصري) إلى منطقة الجبل الغربي بعد انتشار عدة أمراض وبعد ذهابه كتب تقريراً جاء في ملخصه أن عدد كبير من الأهالي مصابون بسوء التغذية بسبب سوء التهوية في المساكن والعيش مع الحيوانات والرطوبة العالية في المساكن[3]، فضلاً عن قلة الغذاء المسبب الرئيسي لمرض سوء التغذية، وهنا لابد من إعطاء صورة عن طبيعة غذاء سكان ولاية طرابلس الغرب وعاداتهم الغذائية، التي يعتقد أن غالبيتها غير صحية لذلك كانت سبباً وراء إصابتهم بأمراض الجهاز الهضمي، وهذا ما شخصه الطبيب الألماني (أرفين فون باري)[4] الذي شخص حالات عديدة من الأمراض المتعلقة بالجهاز الهضمي والتي توصل أن سببها هو نقص الغذاء وسوءه.

[1]طرابلس مطلع القرن العشرين في وصف الجغرافي الألماني أفالد بانزة، ص95.

[2] المصدر نفسه، ص55.

[3]دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ملف التعليم، وثيقة مؤرخة عام 1879.

[4]الطبيب الألماني آرفين فون باري، ص301.

ثانياً : العادات الغذائية : ارتبط غذاء السكان بحياتهم اليومية، لذلك نجد اختلافاً في نوعية الغذاء من مكان إلى آخر، بل من أسرة إلى أخرى تبعاً لوضعها الاقتصادي والاجتماعي، لكن عموماً تم تشخيص عوامل أساسية ثلاثة تلعب دوراً مهماً في نوعية غذاء السكان، وسنحاول تسليط الضوء عليها وهي كالتالي :

1) **العامل الجغرافي :**

لعبت الظروف المناخية، المتمثلة بغزارة الأمطار الشتوية، واعتدال مناخ الولاية، دوراً بارزاً في التركيز على زراعة الحبوب والتي كان من أبرزها القمح والشعير والذرة، فضلاً عن البقول مثل الفاصوليا والحمص والفول، وكانت هذه المحاصيل، وبشكل خاص الحبوب، تدر ربحاً على المزارعين أكثر من غيرها إضافة إلى جهل الأهالي بالقيمة الغذائية للخضر والفواكه، ولسوء الأوضاع الاقتصادية وضآلة الدخل الشهري للأفراد، كلها عوامل شكلت دافعاً للاعتماد على الحبوب وبشكل رئيسي، إن لم نقل أساسي في الغذاء مقارنة بالمواد الغذائية الأخرى[(1)].

لذلك نجد أن الحبوب تدخل في أهم أصناف الأطعمة التي عرفتها الولاية مثل الكسكسي[(2)] والبازين[(3)] والخبز، والتي عُدّ تناولها وخاصة في الأعياد والمناسبات جزءاً من التراث الذي يتم توارثه من جيل إلى آخر لدرجة يصعب معها تغير هذا التراث من خلال الاستغناء عن هذه الأصناف الغذائية غير المفيدة صحيا بأخرى أكثر فائدة وذات قيمة غذائية عالية.

2) **العامل الاقتصادي :**

من خلال استقراء الوضع الاقتصادي للولاية نجد أن النسبة الكبرى من الأهالي كانت ذات دخل محدود جداً، لا يكاد يسد احتياجات الأسرة الضرورية، وهذا ينطبق بشكل واضح على طبقة الفلاحين التي كانت تعيش على مردود الأراضي الزراعية، والتي بدورها مقتصرة على هطول الأمطار التي تزيد او تقلل من نسبة المحاصيل الزراعية، فعلى سبيل المثال شهدت الولاية أعواماً من الجفاف نتيجة قلة هطول المطار الأمر الذي قاد إلى انتشار المجاعات، وكما أوضحنا ذلك في صفحات سابقة، فانعكست المجاعات بالتالي على طبيعة الغذاء، فكانت نسبة كبيرة من الأهالي وصلت إلى 85٪ تعيش في حالة كفاف اضطرها للاعتماد على المواد الغذائية الرخيصة والمشبعة في الوقت ذاته، فكانت الحبوب من أبرز هذه المواد لاسيما الذرة والشعير اللذان شكلا غذاءً متميزاً للأهالي لرخص ثمنهما مقارنة بالقمح والبقول اللذان كانا أغلى ثمناً وشكلا غذاءً للأسر المتوسطة[(4)]، وشكلت الضرائب الباهضة المفروضة على الأهالي دورها أيضاً على ضعف الدخل مما شكل عاملاً في تحديد اتجاه الغذاء نحو تناول الحبوب دون غيرها من المواد الغذائية.

3) **العامل الاجتماعي :**

تلعب العادات والتقاليد والأعراف المتوارثة دوراً في تحديد نوعية الغذاء الذي يتناوله الأهالي، لذلك نجد اختلافاً واضحاً في نوع الغذاء من بلد إلى آخر، بل من مدينة إلى أخرى داخل البلد الواحد، وفي ولاية طرابلس الغرب نلحظ اهتمام

[(1)] أحمد علي الفنيش، المجتمع الليبي ومشكلاته، مكتبة دار النور، طرابلس، 1967، ص155.

[(2)] الكسكسي : من أشهر الأكلات في المغرب العربي يصنع من دقيق القمح الذي يحول إلى حبات صغيرة تشبه (البرغل) ويطبخ على البخار، وبعد نضوجه يضاف إليه مرق اللحم والخضار.

[(3)] البازين : من أشهر الأكلات الشعبية التي تزين الموائد في الأعياد والأفراح يصنع من دقيق الشعير أو القمح المغلي ويقدم بشكل هرمي (كتلة من العجين المطبوخ) ويحاط بالمرق واللحم ويؤكل بالأيدي عن طريق خلط الدقيق المطبوخ بالمرق.

[(4)] المختار عثماني العفيف، مدينة سوكنة دراسة تاريخية للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية 1935 – 1911، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات التاريخية (49)، طرابلس، 2002، ص.ص183 – 185.

الأهالي بغذاء يومي الجمعة والثلاثاء لعقد الأسواق في هذين اليومين[1]، فيتناول الأهلي خلال هذين اليومين أصناف غذائية متميزة مثل اللحم والكسكسي والبازين، ويختلف الأمر من منطقة إلى أخرى حسب عقد الأسواق التي تعقد في بعض المناطق يومي الأحد والأربعاء أو الاثنين والخميس وتأتي أهمية هذه الأسواق من خلال مشاركة أعداد كبيرة من الأهالي بعملية البيع والشراء مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار نتيجة المعروض الكبير من السلع الزراعية[2]، وهناك عادات غذائية ارتبطت بمناسبات معينة، فعلى سبيل المثال نجد الأهالي يكثرون من تناول الحلويات والتمر خلال شهر رمضان، وتناول حلويات متعددة تصنع خصيصاً لعيد الفطر، في حين نجد الأهالي يكثرون تناول اللحوم الحمراء خلال أيام عيد الأضحى وذلك لذبحهم أضحية العيد لدرجة أن هذا العيد يعرف بـ (عيد الشواء) لأن لحوم الأضحية يتم شواءها وتناولها خلال أيام العيد[3]، أما في الأعراس فنجد وجبتي الكسكسي والبازين تتصدران موائد الأعراس بل وحتى المآتم.

هذه العوامل ساهمت بشكل أو بآخر بتحديد نوعية وكمية الغذاء الذي يتناوله الفرد، وبالتالي نجم عن ذلك مشكلات أساسية في الغذاء، سببت مع مرور الوقت مشاكل بارزة في طبيعة غذاء سكان الولاية، وبالتالي نجم عنها مشاكل صحية، وسنحاول التركيز على أبرز هذه المشاكل ومخاطرها الصحية.

1- الإفراط في تناول المواد النشوية :

لعبت العوامل الجغرافية والاقتصادية دوراً في اعتماد الأهالي على تناول الحبوب والبقول بشكل أساسي، وهي مواد نشوية، وبالتالي فغذائهم سيفتقر للعناصر اللازمة لبناء الجسم مثل البروتين الذي يساعد على بناء أنسجة الجسم، والكالسيوم والفسفور المفيدان لبناء العظام والأسنان والحديد المساعد الأساسي لبناء كريات الدم الحمراء، فضلاً عن الفيتامينات التي تعد مهمة لكسب الجسم حيويته ونشاطه[4].

وجدنا من خلال دراسة أحوال المجتمع أن الأهالي يغفلون تناول الخضروات والفواكه والبيض واللحوم البيضاء التي تعد من العناصر اللازمة لبناء ونمو الجسم والسبب يرجع لسوء الحالة الاقتصادية، ولهذا نجد أن نسبة كبيرة من الأهالي يشعرون بالكسل والخمول، كما نوهنا لذلك سابقاً، وهناك عامل آخر وراء قلة تناولهم لهذه المواد هو قلة زراعتها من قبل المزارعين أنفسهم لضآلة مردودها المادي مقارنة مع الحبوب هذا من جانب، ومن جانب آخر إن الفواكه والخضر لا تشعر الفرد بالشبع، خاصة الفلاحين، مقارنة بالحبوب والبقول لذلك نجد أن محدودي الدخل يعزفون عن تناولها ويكتفون بالحبوب والبقول.

2- الإكثار من استخدام الفلفل الحار :

اعتاد الأهالي الإكثار من تناول الفلفل الحار وإدخاله في عدد كبير من أصناف الأطعمة التي يعدونها والتي كانت تتميز بحرارتها الشديدة، ولهذا الأمر مخاطر صحية عديدة، فالمعروف أن تناول مقدار قليل من الفلفل يساعد على فتح الشهية وتنبيه عصارات المعدة، لكن الإكثار والمبالغة في تناول الفلفل الحار وفي أغلب الوجبات من شأنه خلق مشاكل صحية للكبد والمعدة والكلى.

[1]لاحظت خلال فترة تواجدي في ليبيا، أنه إلى وقتنا الحالي ما زالت أسواق الفواكه والخضروات تعقد في أيام محددة من الأسبوع مثل الجمعة أو الثلاثاء، فيتم خلال هذين اليومين طرح أنواعاً متميزة من الخضر لا تطرح بقية أيام الأسبوع الأخرى.

[2]طرابلس الغرب مطلع القرن العشرين في وصف الجغرافي الألماني أفالد بانزة، ص151.

[3]أحمد علي الفنيش، المصدر السابق، ص156.

[4] المصدر نفسه، ص157.

3- **الإفراط في شرب الشاي :**

يعد شرب الشاي أو ما يعرف في الولاية باسم: (الشاهي) من العادات المتوارثة التي تحرص معظم الأسر على تناوله بشكل دائم وثابت بعد وجبات الطعام أو في جلسات السمر، وهذه العادة الغذائية دخلت عنوة نهاية القرن التاسع عشر وفرضت وجودها بقوة، كما يشير لذلك عدد من المؤرخين[1].

ومع بداية معرفة الأهالي لشرب الشاي لم يكن عادة يومية، لغلاء ثمنه، بل كان يحضر في مناسبات خاصة أو عند حضور ضيف متميز، ففي بعض الأحيان تمر أشهر لا يتم فيها إعداد الشاي، لكن مع تقدم الوقت أصبح الشاي من العادات اليومية حتى وصل معدل شرب الشاي خلال الجلسة الواحدة من ثلاثة إلى سبعة أدوار أي سبعة مرات[2].

إن الضرر ليس في الشاي بحد ذاته، وإنما بطريقة إعداده غير الصحيحة والمتمثلة بغليه على النار مدة طويلة، ولهذا ضرران هما:

1) يخرج ما فيه من مواد نافعة مما يضعف الجسم.
2) يضاعف من مرارته التي تخفف حدتها بالإكثار من السكر وهذا بدوره يفقد الإنسان شهيته للطعام ويشعره بالشبع وهذا يعني أن الفرد لا يتناول وجباته اليومية بشكل كامل فتسوء تغذيته وتضعف بنيته، وبذلك يكون عرضة للإصابة بأمراض سوء التغذية[3].

إذا كان ضرر الشاي على الكبار بهذا الشكل، فالضرر على الأطفال يكون أكبر، فالطفل عند شربه للشاي، سيفقد شهيته للطعام الذي يعد ضروري له لبناء عظامه وأنسجة جسمه، لذلك نلاحظ أن عدد كبير من الأطفال المدمنين على شرب الشاي مصابين بالضعف والشحوب والهزال.

ويعد الشاي من المشروبات الدافئة والتي بها فائدة، حدت بأحد شعراء هذه الحقبة لنظم قصيدة طويلة يمدح فيها الشاي الذي كان متواجداً بصنفين الأسود والأخضر، جاء في بعض أبياتها[4] :

الشاي قسمان أخضر وأسود	والأحسن الأسود فيما أيدوا
وبعضهم مال وقال الأخضر [5]	هو اللطيف الأحسن المفتخر
فخذ منافع أتت من الشاي	مقوي الانعاظ ثم البـاه
يمنع أيضاً سرعة الإنزال	مهضماً لأكلنا في الحـال
مقوي الدماغ ثم القلب	مفرح له مزيـل الوصـب
وينفعن النزلة القديمـة	وينفي البلاغم العظيمــة

إن هذه الأبيات تضعنا أمام فوائد عديدة للشاي فهو من أبرز المنبهات للإنسان ويساعد على هضم الطعام الدسم ومقوي للدماغ، ويعد دواءً لنزلات البرد والتهاب البلغوم، ولكن هذه الفوائد تأتي إذ تم إعداده بطريقة صحيحة وهي أن يُغلى الماء جيداً ثم يصب على الشاي ولا يوضع على النار حتى لا يفقد خواصه المهمة.

---

[1] صالح بن دردف، دور الشاي أو الشاهي في حياتنا الاجتماعية، مجلية التراث الشعبي، السنة الثامنة عشر، العددان 3 و 4، طرابلس، 1998، ص.ص63 – 64.

[2] سالم عبد الله الفلاح، الشاهي في حياتنا الاجتماعية، مجلة التراث الشعبي، السنة التاسعة عشر، العددان 3 و 4، طرابلس، 1999، ص62.

[3] أحمد علي الفنيش، المصدر السابق، ص158.

[4] صالح بن دردف، المصدر السابق، ص65.

[5] أثبتت الدراسات الحديثة وجود كثير من الفوائد الصحية للشاي الأخضر مقارنة بالشاي الأسود الذي يعد أقل فائدة من الشاي الأخضر.

4- **تناول المأكولات الدسمة ليلاً :**

اعتاد الأهالي، من سكان المدن بشكل خاص، تناول المأكولات الدسمة مثل الرز والكسكسي والبازين في وجبة العشاء، التي تعد الوجبة الرئيسية لهم، والسبب في ذلك أن الحرفيين وأصحاب المحال يبدأ عملهم من الصباح حتى غروب الشمس لذلك تكون عودتهم لمنازلهم ليلاً فيتناولون هذه الأطعمة الدسمة ليلاً يصحبها تناول الشاي[1]، ولا يخفى على الجميع أن تناول مثل هذه الأطعمة قبل النوم له مخاطر صحية على المعدة تؤدي إلى اضطرابات وأمراض جانبية أخرى.

على أن التقليد قد تغير بمرور الوقت وأصبح مقتصراً على المناسبات خاصة شهر رمضان وفي الأفراح والمآتم، ويكاد هذا التقليد يكون واحداً بعموم مناطق الوطن العربي التي تزخر موائدهم في شهر رمضان وفي مناسبات الأفراح بالأطعمة الدسمة والمتنوعة.

على الرغم من كثرة المشاكل المتعلقة بطعام الولاية، إلاّ أن ذلك لا يعني أن عموم عاداتهم الغذائية خاطئة، فنجد عادات غذائية صحيحة يلتزم بها عدد لا بأس به من الأهالي كان من شأنها الحفاظ على صحة أبدانهم ومقاومتهم لأمراض عديدة، ومن أبرز هذه العادات أو المحاسن المتعلقة بالطعام :

1) **تناول البقوليات :**

من العادات الحسنة في غذاء أهالي ولاية طرابلس الغرب هي تناول البقوليات مثل الفول والحمص والفاصوليا والبازلاء وغيرها من البقوليات التي تدخل في كثير من الأطعمة المطبوخة[2]، وللبقول أهميتها فهي تعد من العناصر الغذائية الهامة لاحتوائها على البروتين والحديد وفيتامين (B) وهذه العناصر تغني عن تناول اللحوم الذي لم يكن باستطاعة الكثير من العوائل تناوله لغلاء ثمنه مقارنة مع الأغذية الأخرى.

2) **الخبز الأسمر :**

يتناول عدد كبير من سكان الولاية الخبز المصنوع من دقيق القمح الأسمر ودقيق الشعير، وبشكل خاص في المناطق الريفية[3]، وهذا النوع من الخبز يكون ذا قيمة غذائية عالية تفوق الخبز الأبيض لاحتوائه على نسبة أكبر من البروتين وفيتامين (B) والحديد والكالسيوم، والتوجه الطبي الحديث ينصح بتناول الخبز الأسمر أو ما يعرف بـ (خبز الشعير) للمصابين ببعض الامراض مثل: مرض السكري، وبذلك يكون سكان ولاية طرابلس قد التزموا بقاعدة صحية قبل عشرات السنين والتي جنبتهم الإصابة بعدد من الأمراض المنتشرة في وقتنا الحالي.

3) **شرب الحليب :**

يعد الحليب غذاءً كاملاً بحد ذاته، خاصة للأطفال والنساء الحوامل والمرضعات، وعادة شرب الحليب وجدناها منتشرة بين سكان الأرياف والبدو، حتى أنهم يعدونه مع التمر غذاءً متكاملاً يقدم لضيوفهم القادمين لزيارتهم بشكل مفاجئ فلا يحتاجون إلى غذاء آخر[4]، أما سكان الصحراء فيدخلونه في أنواعاً متعددة من أطعمتهم، فهم يطهونه مع الدقيق لعمل حساء، أو يشربونه مع التمر، وفي أحيان أخرى يعملون منه اللبن الذي يتناولونه مع الأرز أو الكسكسي[5]، ولكن مع الأسف فإن عادة شرب الحليب كانت قليلة الانتشار في المدينة إلا بكميات محدودة.

---

[1] تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1988، ص33.

[2] أحمد علي الفنيش، المصدر السابق، ص159.

[3] المصدر نفسه، ص159.

[4] المختار عثمان العفيف، المصدر السابق، ص185.

[5] محمد سعيد القشاط، الطوارق عرب الصحراء الكبرى، الطبعة الثانية، مركز دراسات وأبحاث شؤون الصحراء، ليبيا، 1989، ص84.

4) **التمر :**

يعد التمر من الأغذية المتوفرة والرخيصة الثمن، ويعد من أهم الأغذية التي يتم تناولها في السفر باعتباره غذاءً مشبعاً ومغذياً في الوقت ذاته، ويكتفي سكان البادية بأكل التمر وحده أياماً عديدة مع قليل من اللبن أو الماء، لما يحمله من فائدة كبيرة لاحتوائه على الحديد وفيتامين (B) لذلك فهو يسد جانب كبير من النقص الموجود في غذاء الأهالي، وللنخلة مكانة مقدسة لدى الأهالي، خاصة سكان الجنوب، فهم يمجدونها لدورها الكبير في حياتهم اليومية وقد ورد ذكرها في العديد أمثالهم الشعبية، منها المثل القائل (بر بلا نخلة، سرعان ما يخلا)، فضلاً عن الأمثال فإن الشعر ساهم في بيان أهمية النخلة، فقال أحد الشعراء :

إذا كان ولدك جيعان إغرس ليه البستان[1]

وقال آخر :

كل التمر واشرب الماء وهذا من أخبار النعائم[2]

وعلى الرغم من أهمية التمر، إلا أنه لم يكن بالجودة التي كان عليها في دول الخليج والعراق ويعود السبب وراء ذلك أن مناخ هذه المناطق السالفة الذكر يساعد على نجاح زراعة أنواع عديدة ومتميزة من التمور.

قواعد وعادات صحية :

هناك جملة من القواعد الصحية التي كان سكان ولاية طرابلس الغرب يلتزمون بها، والتي أفادتهم بالمحافظة على صحتهم، وكانت الأمثال الشعبية هي الوسيلة الوحيدة التي استطعنا من خلالها الوقوف على أبرز هذه القواعد فالأمثال الشعبية اهتمت بالصحة وقواعد التربية الجسمية وقدمت لنا نصائح وكلمات ذهبية لها وزنها الثقيل في الميزان الصحي مثل الطعام، الشراب، النوم، الطب ... الخ.

من أوائل هذه القواعد والتي تفيد الجسم وتبعث على الراحة تلك النصيحة الثمينة بضرورة مراعاة المشي لفائدته الكبيرة للأبدان فضلاً عن دوره في المساعدة على عملية هضم الطعام، فتذكر الأمثال ذلك بمثلين شهيرين :

- اتغدى وتهدى ولو كان عليك الدين.
- وتعشى وتمشى ولو كان خطوتين.

والمثل الثاني يؤكد على حالة صحية مهمة عدم النوم بعد تناول العشاء بل ضرورة المشي الذي يساعد على هضم الطعام وعدم حصول اضطراب في المعدة.

من القواعد الصحية المهمة، أيضاً، هي المباكرة بالنوم لما لها من فوائد صحية على جسم الإنسان، لأن النوم ضرورة لازمة لانتظام حياة الإنسان وحيويته، وفي ذلك يذكر المثل :

- بات دجاجي وأصبح نعاجي
- ودُك صبعك في عين الحجّاجي[3].

المثل يعني ضرورة النوم المبكر مثل الدجاج ليصبح الجسم نشيطاً مثل النعاج، ولا يهمك كلام الناس أو انتقادهم لك ما دمت تملك صحة نفسك وجسدك، فضع اصبعك في عين الطاغية حتى ولو كان الحجاج[4].

إن النوم ضروري لكن ذلك لا يعني كثرة النوم الذي يعد غير ذي فائدة، لذلك سخر المثل من النوم الكثير قائلاً:

---

[1] البستيان : نوع من شجر نخيل البلح.

[2] المختار عثمان العفيف، المصدر السابق، ص185.

[3] الحجَّاجي : المقصود به هنا هو (الحجاج بن يوسف الثقفي) والذي عرف في التاريخ أنه من الولاة الذين تميزوا بالقوة والقسوة وحكم العراق في العهد الأموي من 73 – 95هـ.

[4] علي مصطفى المصراتي، المجتمع الليبي من خلال أمثاله الشعبية، الطبعة الثانية، د.م، 1972، ص78.

- لو كان النوم سَمَّن راهو سمَّن القطاطيس[1].

ويعني بذلك أن النوم الزائد لا يكسب الجسم السمنة، لأنه لو صح ذلك لكانت القطط (القطاطيس) من أسمن الحيوانات لنومها الكثير، ثم أن النوم الزائد يسبب خمولاً للجسم وتراكم للدهون التي لابد من حرقها بالحركة والنشاط، لكن هذه القاعدة لا تنطبق على الأطفال الذي يعد النوم من الضروريات المهمة في أيامهم الأولى، فقد أكدت أغلب الدراسات أن الطفل في أشهره الأولى يحتاج من 18 – 20 ساعة نوم في اليوم، ومن هنا أشار المثل إلى ضرورة ترك الطفل مسترسلاً في نومه لأن إيقاظه من نومه يسبب له الإزعاج ويؤثر على أعصابه وصحته، فيقول المثل :

- نوَّض بعيرك ولا تنوَّض صغيرك.

ولم تغفل الأمثال الطعام وآدابه، وفي مقدمتها القواعد الصحية الواجب إتباعها في تناول الطعام، ومنها إدخال الطعام فوق الطعام الذي من شأنه التسبب في اضطراب هضم المعدة، خاصة وأن المعدة هي بيت الداء، وفي ذلك يقول المثل :

- اللي يخلط ينبشم.

بمعنى أن خلط أنواعاً عديدة من الأغذية تقود إلى البشم أي التخمة، فضلاً عن ذلك تناول الطعام من غير شهية هو إيذاء للمعدة، وفي ذلك يقول المثل :

- المَاكلةُ بعد الشبع حرام[2].

وإذا كانت المعدة هي بيت الداء، فإن السكن في مساكن غير صحية من شأنه، أيضاً، التسبب بأمراض خطيرة لساكنيه، ومن أبسط القواعد وأولها هو ضرورة تهوية المساكن وإدخال الشمس لها لأن الشمس تطرد الآفات وتقضي على الجراثيم والأوبئة، وفي ذلك يقول المثل :

- دار تخشها الشمس ما يخشهاش الطبيب.

وأكدت الأمثال من جانب آخر على أهمية الوقاية من الأمراض والحيطة والحذر، فهو يحذر من العدوى التي تنقل عن بعض الأمراض مثل الجرب، لذلك يقول المثل الشعبي :

- الجرب يعدي.

كذلك ينصح بتجنب السفر إلى المناطق التي ينتشر فيها مرضٍ معدي، لذلك يقول المثل:

- اللّي يعرف دار الوَبا ويجيها يموت بلا شهادة[3].

ولأهمية الدواء للشفاء من الأمراض، وضرورة الالتزام بتناولها، فقد قال المثل :

- خلق الدا وخلق له الدوا.

بمعنى أن الله سبحانه وتعالى خلق لكل داء دواء.

أعطتنا الأمثال السالفة الذكر صورة عن قواعد صحية وسليمة كان يلتزم بها سكان الولاية، لكن بالمقابل نجد قواعد غير سليمة تؤدي في أحيان عديدة إلى إصابة الفرد بأمراض وعواقب غير محمودة، ومن هذه القواعد أن الإنسان لا يلتزم بمراجعة الطبيب عند إصابته بداء معين، بل يكتفي بتشخيص المرض بنفسه، وهذا خطأ كبير وله عواقب وخيمة إذا كان تشخيصه غير صحيح، فالمثل يقول:

- البنادم طبيب نفسه.

وفي السياق ذاته هناك مثل مشهور في دول عديدة سواء كانت عربية أم أجنبية وهو:

---

(1) المصدر نفسه، ص79.

(2) المصدر نفسه، ص80.

(3) علي مصطفى المصراتي، المجتمع الليبي من خلال أمثاله الشعبية، ص83.

- اسأل مجرب ولا تسأل طبيب.
- وانشد مجرب ولا تنشد طبيب.

وهناك ظاهرة غير صحية لمسناها في المجتمع الطرابلسي خلال هذه الحقبة وهي أن عدد من الأشخاص يمارسون مهنة الطب من غير دراسة لهذا العلم لذلك فهو يرتكب أخطاءً عديدة يكون من جراءها إصابة عدد من يراجعون بمخاطر صحية، بل قد تصل هذه المخاطر إلى مدعي مهنة الطب نفسه، وفي ذلك يقول المثل الشعبي :

- يدَّعي الطب ويموت بالعلة.

وهذا المثل يناغم قول الشاعر قديماً:

طبيب يداوي الناس وهو عليل

وأخيراً لابد للإنسان الحفاظ على هيكل جسمه، لأن المرض إذا وصل للهيكل فإنه يصيب المفاصل والعظام وبالتالي يطول علاجه ويقوده الأمر إلى التعرض لأنواع عديدة من الأمراض، التي تكون سبباً في هزال الجسم والمظهر، ولكن عند سلامة الهيكل تعود الصحة إلى كامل الجسم، وفي ذلك يقول المثل:

- إن سلم العُود فاللحم مردود[1].

وفي هذا المثل حكمة أخرى هي ضرورة معالجة الأمراض أياً كان نوعها، وعدم التماهل في معالجتها حتى وإن كانت بسيطة فكثيراً من الأمراض البسيطة قادت لمشاكل صحية عديدة جراء إهمال معالجتها وعدم تناول الدواء اللازم لها، ومن هنا جاءت أهمية المستشفيات التي تقدم خدماتها للمصابين بأمراض عديدة، وهذا ما سنتناوله في الفقرة القادمة.

ثالثاً : المستشفيات:

تعد المستشفيات من المظاهر الحضارية التي يعكس تطورها الواقع الصحي والخدمي للمكان الذي تقام به، فهي تعطينا صورة واضحة المعالم عن مدى الاهتمام الحكومي بالمنطقة وبالأهالي ومدى سعيها للقضاء على الأمراض والأوبئة من جهة، وتوفير كادر طبي متطور من جانب آخر، في هذه الفقرة سنحاول تسليط الضوء على المستشفيات التي كانت متواجدة في الولاية في الحقبة قيد الدراسة، لنجدها ثلاث أصناف عامة وعسكرية وأجنبية، فالعامة ممن كانت الدولة العثمانية تسعى لإنشائها لتقديم خدماتها الطبية، ولعل أبرزها هي المستشفى البلدي، فضلاً عن بعض المستوصفات الصغيرة التي كانت تقدم خدمات طبية متواضعة، أما العسكرية والتي جاء الاهتمام بإنشائها مدفوعاً بعامل عسكري بحت قُصد منه تقديم خدمات طبية للجنود سواء العثمانيين ام سكان الولاية مدفوعاً بتوفير جيش قوي سليم من الأمراض والعلل التي تمنعه من أداء واجبه العسكري على أتم وجه، وأخيراً المستشفيات والمراكز الصحية الأجنبية التي نجدها تتنوع بتنوع الأطماع الأوربية الاستعمارية، فهناك البريطانية والفرنسية والإيطالية وغيرها ممن كانت تقدم خدماتها وبالمجان لأهالي الولاية سعياً منها إلى رسم صورة إيجابية عن مشاريعها الخدمية والتي كانت ترسم وراءها صوراً سلبية مزينة بسعيها لاحتلال أرض الولاية، كباقي الولايات العثمانية التي بدأت تتساقط الواحدة تلو الأخرى، خاصة في المغرب العربي، أمام التيار الاستعماري الجديد.

1- المستشفيات العامة:

اختلفت المصادر التاريخية، إن لم نقل شحّت، في إعطائنا صورة واضحة عن المستشفيات التي كانت متواجدة خلال هذه الحقبة، فضلاً عن ذلك فقد حصل خلط كبير بين أسماء هذه المستشفيات من مصدر إلى آخر ولعل مرد ذلك يعود إلى قلة المصادر التي توثق هكذا مواضيع اجتماعية وقلة المستشفيات وسرعة تبدل أماكنها، وتوقفها عن تقديم خدماتها الطبية من جانب آخر، ومع ذلك فقد سعينا قدر الإمكان إلى تشخيص اللبس الحاصل بين المصادر للوصول إلى أدق التفاصيل باستعراض أهم مستشفيات الولاية خلال هذه الحقبة، وأبرزها :

---

(1) المصدر نفسه، ص84.

1) المستوصف الطبي الذي افتتحه الوالي حالت باشا (1870 – 1871) ليقدم خدماته الطبية لأهالي الولاية الفقراء[1]، ولم تشر المصادر إلى مكان إقامة هذا المستوصف أو سعته باستثناء سنة إقامته، لذلك يعتقد انه كان صغيراً وفي داخل المدينة وانتهى وجوده مع نهاية ولاية حالت باشا بدليل عدم ورود أي ذكر له بعد هذه السنة.

2) مستشفى الغرباء الذي أنشئ عام 1879 في ولاية أحمد عزت باشا الثانية (1879 – 1880) ويعتقد أنه أنشئ على أنقاض مستشفى قديم[2]، وسمي بهذا الاسم لأنه كان يستقبل الغرباء من خارج حدود الولاية، وهذه إشارة أن إنشاءه كان خارج أسوار المدينة وإنه لم يستمر بتقديم خدماته الطبية بعد هذا التاريخ ودليلنا في ذلك عدم ورود أي ذكر له بعد هذه الحقبة.

3) مستشفى باب البحر الذي تقع كثيراً من المصادر في خطأ وتذكره على أنه هو نفس مستشفى الغرباء السالف الذكر، أنشئ عام 1883 في ولاية راسم باشا (1881 – 1896)، بني داخل أسوار المدينة فوق أساس فندق قديم بالقرب من البحر، ومن هنا جاءت تسميته بباب البحر، يحوي المستشفى على ثلاث طوابق، الطابق السفلي كان بمثابة سرداب تم استئجاره لتوفير إيراد للبلدية، أما الطابقان الثاني والثالث فقد ضما عشرون غرفة، وهناك من يذكر أنها أربعة عشر غرفة فقط[3]، وربما كان عدد مباني المستشفى عشرون لكن المستغل منها أربعة عشر، احتوت على (150) سريراً وكان يقدم خدمات متواضعة لأهالي الولاية، ورغم سعة المستشفى إلا أنه لم يستمر بتقديم خدماته لأهالي الولاية، ففي العام 1891 كانت الحكومة العثمانية تسعى لبناء مدرسة عسكرية وبعد رصد التكاليف اللازمة للبناء وجدتها تصل إلى (11700) ليرة عثمانية، وهو مبلغ كبير لذلك قررت استغلال مبنى المستشفى ليكون بديلاً لبناء المدرسة العسكرية[4]، هذا الأمر يجعلنا نقف أمام أمرين هامين، الأول يتعلق بالحكومة العثمانية نفسها والتي كانت تضع في اعتباراتها الجوانب العسكرية بالمقام الأول على حساب النواحي الاجتماعية وهذا ليس بالأمر المستغرب لدولة اتسعت أركانها شرقاً وغرباً من خلال فتوحاتها العسكرية. الأمر الآخر، وهذا ما نعتقده، أن المستشفى لم يكن يقدم خدمات متميزة أو يضم كادر طبي خاص به، وربما كان بناءً مهيأً ليكون مستشفى في المستقبل والدليل على ذلك أن الكثير من المصادر تذكر بناء المستشفى دون ذكر أي عمل قدمه المستشفى في المجال الصحي، عموماً بقي بناء المدرسة العسكرية قائماً في العاصمة الليبية طرابلس إلى وقت قريب من القرن الماضي.

4) مستوصفا ترهونة والجمارك :

شهدت فترة ولاية الوالي أحمد راسم باشا (1881 – 1896) الكثير من الأعمال الخيرية التي قصد منها إصلاح أوضاع الولاية، ومنها إنشاء مستوصف صحي في منطقة ترهونة[5]، ضم غرف أربعة وكان يقدم خدمات متواضعة لأهالي المدينة[6]، وإلى جانب هذا المستوصف قام بناء مستوصف آخر خلف الجمارك داخل المدينة في العام 1899[7]، ومثل هذه المستوصفات ارتبط وجودها بوجود الوالي الذي يقوم بإنشائها لذلك نجد سرعان ما

---

[1]Anthony G. Cachia, OP. Cit, P. 49.

[2]الطاهر أحمد الزاوي، المصدر السابق، ص270.

[3]المصدر نفسه، ص275 ؛ خليفة محمد التليسي، المصدر السابق، ص185.

[4]الوثائق العثمانية (المجموعة الأولى)، وثيقة رقم (34)، ص127 ؛ خليفة محمد التليسي، المصدر السابق، ص185.

[5]ترهونة : مدينة تقع في الغرب من العاصمة طرابلس.

[6]الوثائق العثمانية (المجموعة الأولى)، وثيقة رقم (34)، ص133.

[7]أنوري روسي، المصدر السابق، ص384.

تترك وينتهي عملها بانتهاء ولاية الوالي ومغادرته لأراضي الولاية لأن مثل هذه الأعمال يعدها يعدها الولاة من الأعمال الخيرية التي قصد بها التقرب للأهالي فقط.

5) مستشفى البلدية :

نظراً للحالة الصحية السيئة للأهالي جراء تعرض الولاية لعدد من الأوبئة التي فتكت بأرواح أعداد كبيرة من الأهالي فقد كانت هناك حاجة ماسة لبناء مستشفى عام جديد بعيد عن المدينة يستوعب أعداد كبيرة من المرضى ويضم فروع بتخصصات متنوعة، لذلك وقع اختيار الوالي نامق باشا (1896 – 1898) على منطقة تقع في شارع ميزران وهي بالأساس مقبرة فتمت إزالة العظام وبوشر بالبناء الذي كان يتكون من طابقين له سلم في مواجهته فناء، والمبني كان على شكل حرف (U) اللاتيني وهو ذات الشكل الذي بنيت به غالبية المؤسسات العثمانية في الولاية خلال هذه الحقبة مثل المدارس والثكنات العسكرية، ويتوسط المبنى ساحة واسعة تحيط به حدائق صممت لراحة المرضى، وضم المبنى مطبخاً ومكتبة ومخازن، فضلاً عن الحمام البخاري[1]، افتتح المستشفى الذي كان يضم (50) سريراً عام 1897 وكان سبب اختيار مكان بناءه خارج أسوار المدينة هو لانتشار الأوبئة العديدة داخل المدينة فحتى يمنع تسربها داخل المدينة ولأبعاد المرضى عن الأشخاص السالمين ومنع انتشارها داخل المدينة[2].

لقد بني هذا المستشفى بتبرعات الأهالي وبدعم من الأوقاف ومساعدة الوالي، وكان هناك لوحة على المدخل الرئيسي للمستشفى كتب عليها (بلدية خستة خانه سي) والتي تعني مستشفى البلدية، وهذا ما يؤكد أن المستشفى هو ليس مستشفى الغرباء الذي بناه راسم باشا، وهو الخطأ الذي يقع به الكثير من الباحثين.

قدم المستشفى خدمات صحية كبيرة للمواطنين لقاء أجر محدد[3] لم نعرف قيمته ولكن يعتقد أنه أجراً زهيداً يتناسب مع إمكانيات الأهالي الاقتصادية المتواضعة، وقدم علاجاً لأبرز الأمراض التي كانت منتشرة ذلك الوقت مثل أمراض الجهاز الهضمي والتنفسي والتناسلي فضلاً عن دوره الواضح خلال الفترة التي اجتاح فيها وباء الكوليرا المدينة عام 1910، فقد أنشأ دارين للعزل الأول للمسلمين بمنطقة باب الجديد والثاني للأجانب والمسيحيين بالمستشفى الإيطالي القديم، وهذا الأمر أكده الطبيب الإيطالي (كاميلو بارباموري) الذي كان أحد الأطباء المتواجدين في الولاية خلال هذه الحقبة، كما أنه في ذات الوقت أشاد بالخدمات الطبية التي قدمها أطباء هذا المستشفى للمواطنين، وأبرزهم :

- الطبيب عبد السلام مصطفى المسلاتي، الذي كان له دور بارز في نشر الوعي الصحي والتثقيف عن طريق المقالات التي كان ينشرها على صفحات جريدة الترقي حول أضرار جلسات شرب الشاي وفوائد التطعيم ومرض الجدري وسريانه ومضاعفاته، توفي المسلاتي عام 1953.
- الطبيب العراقي الشهير سليمان غزالة الذي كان يشارك المسلاتي مقالته الطبية المهمة[4].
- الطبيب عارف أدهم، المتوفى عام 1935.
- الطبيب محمد أمسيك، المتوفى عام 1944.
- الطبيب المصري حسن حامد، الذي ترك تقارير طبية عن أحوال السكان المرضى في منطقة الجبل الغربي ونالوت بعد أن كلفه الوالي للذهاب لهذه المناطق لظهور أمراض عديدة[5].

(1) www.Facebook.com/TaryhTrablsBalsw

(2) خليفة محمد التليسي، المصدر السابق، ص185 ؛ أنتوري روسي، المصدر السابق، ص121.

(3) فرانشسكو كورو، المصدر السابق، ص121.

(4) عبد الكريم أبو شويرب، المصدر السابق، ص24.

(5) www.Facebook.com

بقي المستشفى قائماً إلى ما بعد عام 1911 عندما استلمت إيطاليا إدارة المستشفى، وتحول المبنى بعد ذلك، أي بعد الاستقلال إلى مدرسة إعدادية باسم (علي حيدر الساعاتي).

2- **المستشفيات العسكرية :**

بعد عودة العثمانيون لحكم ولاية طرابلس الغرب للمرة الثانية عام 1835، انصب اهتمامهم بالجنود وحمايتهم، وهذا الأمر انعكس للتفكير ببناء مستشفى يهتم برعاية الجنود، ولعدم وجود المال اللازم للبناء من جهة وعدم وجود متسع من الوقت من جهة أخرى، لذلك وقع اختيار العثمانيون على قصر قديم في منطقة المنشية بالقرب من ثكنات الفرسان والمدفعية[1] وتم افتتاح هذا المستشفى الذي شغل مبناً كبيراً نوعاً ما في ولاية محمد أمين باشا (1842 – 1847). وتميز هذا المستشفى بأنه كان يقدم خدماته لعامة الأهالي، على الرغم من تخصصه بالعسكريين فقط، فقد كان يتردد عليه عدد غير قليل من المواطنين المدنيين للكشف والعلاج[2].

وأجري ترميم لهذا المستشفى عام 1848 عندما خصصت الحكومة مبلغ (43300) قرشاً لترميمه هو وبقية المنشآت العسكرية في طرابلس[3].

وهذا المستشفى هو ذاته الذي تذكره المصادر ولكنها تعتبره مستشفاً آخر قد تم بناءه في زمن الوالي مصطفى نوري باشا (1852 – 1855)[4] لأن مكان المستشفى واحد وهو منطقة المنشية، ولكن من خلال مراجعة العديد من المصادر تم التأكد أن المستشفى العسكري الأول الذي أقيم في منطقة المنشية قد تمت إضافة أجنحة وعنابر خاصة للمرضى حتى أصبح بشكل مستشفى وتم افتتاحه رسمياً عام 1853 ويضم المستشفى لوحة تذكارية تشيد بمآثر السلطان عبد المجيد[5] وكان المستشفى يستوعب (250) مريضاً[6].

عمل بهذا المستشفى عدد من الأطباء والصيادلة ومساعديهم، فضلاً عن الإداريين، إلاّ أن إدارة المستشفى كانت توكل إلى ضابط ذو رتبة عالية، وبالنسبة للهيئة الطبية المكونة من الأطباء والجراحين فهم ممن كانوا مكلفين بالعمل على البواخر الحربية التي كانت ترابط بميناء مدينة طرابلس لحمايتها من الأعداء[7]، وقدر عدد العاملين بهذا المستشفى وتحديداً وتحديداً عام 1910 بحوالي (41) شخصاً، أغلبهم من الأطباء والممرضين والصيادلة[8]، ويعتقد أن غالبية الأطباء هم عرب سواء من ولاية طرابلس الغرب أو من ولايات عربية أخرى، وذلك استناداً إلى مراجعة أسماء هؤلاء الأطباء ومنهم عبد السلام مصطفى أزقبره المسلاتي، والذي يعد من أشهر أطباء عصره، والذي سبق وأن كان يعمل في مستشفى البلدية، كما نوهنا لذلك سابقاً.

---

[1] عبد الكريم أبو شويرب، المصدر السابق، ص18.

[2] سالنامة ولاية طرابلس العرب، سنة 1312هـ، 1894م، ص64.

[3] دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ملف الجيش، وثيقة رقم (1228) مؤرخة في 1848/10/18.

[4] عبد الكريم أبو شويرب، المصدر السابق، ص18.

[5] خليفة محمد الذويبي، الأوضاع العسكرية في طرابلس، الغرب قبيل الاحتلال الإيطالي 1881 – 1911، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية – سلسلة الدراسات التاريخية (32)، طرابلس، 1999، ص78.

[6] فرانشسكو كورو، المصدر السابق، ص121.

[7] عبد الكريم أبو شويرب، المؤسسات الصحية خلال العهد العثماني الثاني، مجلة تراث الشعب، العدد الخامس، السنة الثانية، طرابلس، 1982، ص43.

[8] دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ملف الشؤون العسكرية، وثيقة رقم (691)، مؤرخة في نيسان 1910.

تميز هذا المستشفى الذي كان يقدم خدماته الطبية لعموم الأهالي، كما أوضحنا سابقاً، بأنه قام عدد من أطباءه المتميزين، ومنهم الدكتور تحسين إبراهيم[1]، بنشر بحوث طبية متميزة بمجلة فرنسية في الأعوام 1910 و 1911 وصف فيها حالات لمرض حميّات البحر المتوسط ومرض آخر يصيب الأطفال الليبيين بعد أن تأكد من إصابتهم به فضلاً عن تحديده لطرق علاج هذه الأمراض، وضم المستشفى معملاً كان يقدم خدماته للأطباء والمستشفيات الأخرى، ففي هذا المعمل تم تشخيص دائي الكوليرا والتيفوئيد، فضلاً عن تحليل محتويات المعدة في حالات التسمم وتشخيص لحالات الأمراض الميكروبية من خلال معمل وأصباغ معينة للتشخيص[2]

لم يقتصر إنشاء المستشفى العسكري على مركز الولاية، بل كان هناك مستشفى آخر في مدينة مرزق، وهذا ما أكده الرحالة التونسي محمد الحشائشي عند إصابته بالحمى أثناء تواجده في مدينة مرزق فقصد المستشفى العسكري فيها فعالجه طبيباً ليبياً ذكر له أنه تلقى تعليمه في مهنة الطب بمدينة باستانبول عندما كان هناك، وبعد فترة من الدراسة، تم إرساله للعمل بهذا المستشفى، وإنه يعتبر نفسه محظوظاً لأنه لم يذهب للعمل في صحراء نجد أو اليمن، كما هو الحال لعدد من الأطباء الليبيين[3].

هذا الكلام يصل بنا إلى حقيقة مفادها أن الأطباء المتواجدين في الولاية كانوا في الغالب من سكانها ممن يتمون دراستهم خارج الولاية، وتحديداً في عاصمة الدولة العثمانية، لكن تعينهم يتم من قبل الحكومة العثمانية، والتي غالباً ما يتم في أماكن بعيدة عن مركز الولاية مثل بلاد اليمن أو صحراء نجد، وهو أمر لا يستسيغه غالبة الأطباء الذي يفضلون العمل داخل ولايتهم.

وكان هناك مستشفى عسكري آخر في مدينة الخمس، ولكنه بالتأكيد ليس بضخامة مستشفى المركز، لأنه كان لكل وحدة عسكرية من وحدات الفرقة العسكرية مكان يضم طبيب وجراح وصيدلي[4]، لذلك يعتقد أن مستشفى مدينة مرزق والخمس ليستا مستشفيات بالمعنى الصحيح، لكنهما لا تتعديان أن تكونا وحدتان عسكريتان طبيتان.

ولحق بالمستشفى العسكري صيدلية في مركز الولاية طرابلس، ولكنها لم تكن مع ملحقات المستشفى، بل كانت بمكان آخر بعيد عن المستشفى، ولا يعرف السبب في ذلك، لكنه يعتقد أن للمستشفى صيدلية خاصة بها، حسب ما أشرنا سابقاً، لكن هذه الصيدلية كانت مكملة لها وتضم أنواع أخرى من الأدوية لم تكن تتواجد في المستشفى العسكري، عموماً اقتصر صرف الدواء في هذه الصيدلية على العسكريين وأسرهم فقط، لكن في حالات خاصة استطاع المرضى من غير العسكريين الحصول على الدواء في حالات خاصة عن طريق الجنود، أو عن طريق الإحالة من المستشفى العسكري الذي كان يستقبل المرضى العاديين، وكانت هذه الصيدلية تعد من أكبر صيدليات الولاية التي شمل بناءها خمس غرف واسعة ومجهزة بالأجهزة الصيدلية الحديثة والمختبرات[5].

وأخيراً لابد من التنويه أن هذه المستشفيات وإن كانت شيدت بالأساس لرعاية العسكريين إلاّ أنها كانت تقدم خدماتها لعموم الأهالي من المدنيين الذين كانوا يعالجون، وفي أحيان أخرى كانت تجري لهم عمليات جراحية.

---

(1)عبد الكريم أبو شويرب، الأوضاع الصحية في المجتمع الليبي، ص20.

(2) المصدر نفسه، ص19.

(3)محمد بن عثمان الحشائشي، المصدر السابق، ص123.

(4) خليفة محمد الذويبي، المصدر السابق، ص79.

(5) تيسير بن موسى، المصدر السابق، ص248.

3- المستشفيات الأجنبية :

ذكر فرانشسكو كورو أنه في العام الذي وقع فيه الاحتلال الإيطالي لليبيا عام 1911 كان يوجد فيها مستشفى للبلدية وآخر عسكري فضلاً عن مستشفى مسيحي ومستوصف طبي إيطالي[1]. وعليه سنحاول التدقيق من هذا الكلام ومتابعة المستشفيات أو المستوصفات الصحية التي قامت الجاليات الأجنبية بإقامتها في الولاية.

نبدأ أولاً بالإيطاليين كونهم من أهم الجاليات الأجنبية بعدّها كانت تمهد لاحتلال الولاية، لذلك كانت تسعى قبل عام 1911 لمد نفوذها في كل مفاصل الحياة اليومية المتعلقة بحياة الأهالي، ومنها الجانب الصحي، وإن كان هذا الجانب لم يلق منها اهتماماً قدر اهتمامها بالجوانب الاقتصادية والسياسية تمهيداً للاحتلال، لكن مع ذلك فقد قامت في العام 1903 بإنشاء مستوصف في مدينة بنغازي، وصفه الإيطالي كورو بأنه كان يقدم خدمات جليلة وعلى أتم وجه فضلاً عن تقديم خدمات الإسعاف وبالمجّان[2] وهذا أمر فيه نوع من المبالغة لأن هذا الكلام صادر من كاتب إيطالي وقبيل الاحتلال، لأن إيطاليا سعت من خلال هذا المستوصف وغيره من المشاريع الثقافية إلى استمالة الأهالي وكسب ودهم تحقيقاً لغرض أكبر وهو التمهيد لاحتلال المنطقة.

لم يقصر نشاط الإيطاليين على هذا المستوصف بل كان هناك جملة من الأطباء الإيطاليين الذين كانوا يتواجدون في الولاية، خاصة مع بداية القرن العشرين، وقدر عددهم بحوالي (4) أطباء[3]، ويعتقد أنهم كانوا عاملين في مستوصف بنغازي لأن تاريخ إحصاء عددهم كان متزامناً مع تأسيس المستوصف في العام 1903.

أما بريطانيا التي شكلت جاليتها العدد الأكبر من حيث عدد رعاياها مقارنة برعايا الدول الأخرى حسب ما تم تقديره من عدد من الرحالة ومنهم كاوبير الذي قدر عددهم بحوالي (3) آلاف نسمة، في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، إلاّ أن هذا العدد تناقص إلى (2623) نسمة مع بداية العام 1911[4] لمغادرة أعداد كبيرة منهم أرض الولاية نتيجة الأحداث السياسية المرافقة لبداية الاحتلال الإيطالي، فقد سعت بريطانيا إلى الاهتمام بالأحوال الاجتماعية فسعت لإنشاء عدد من المدارس والمستشفيات لتقدم خدماتها للأهالي، فمنذ العام 1898 نجد بريطانيا تقوم بفتح مدرسة وتأسيس صيدلية لإعطاء الأدوية للمرضى بعد تشخيص حالاتهم المرضية، وقد أثار هذا العمل ريبة وشكوك الوالي نامق باشا (1896 – 1898) الأمر الذي دعاه لرفع تقرير لمركز الدولة العثمانية في استانبول للتصرف ووضع حد لمثل هذه المشاريع التي تعد تمهيداً لاحتلال الولاية[5]، ويعتقد أن الحكومة المركزية لم تتخذ إجراءات صارمة تجاه هذا الموضوع، ودليلنا على ذلك أن النشاطات البريطانية استمرت ففي العام 1903 في عهد الوالي حسن حسين باشا (1902 – 1904) قامت بإنشاء مستشفى في منطقة درنة ضم (30) سريراً أنيطت إدارته إلى الراهبات البريطانيات وزود المستشفى بصيدلية كانت مجهزة بعدد لا بأس به من الأدوية الضرورية[6]، وهذا المستشفى هو غير المستشفى الموجود في طرابلس والذي ذكره (كورو) بأنه بأنه كان موجوداً عند الاحتلال الإيطالي للولاية والذي كانت تديره راهبات القديس يوسف وضم قسمان واحد للرجال والآخر للنساء، وكان الفحص فيه مقابل أجر، ولكن يعتقد أنه زهيد، لأن المستشفى كان محل ترحيب واستحسان من الأهالي الذين

---

(1) فرانشسكو كورو، المصدر السابق، ص129.

(2) المصدر نفسه، ص137.

(3) عبادة محمد فؤاد، النشاط الاقتصادي للجالية الإيطالية في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفاتح – كلية العلوم الاجتماعية، طرابلس، 1995، ص36.

(4) هـ.س. كاوبير، مرتفع إلهات الجمال، ترجمة : أنيس زكي حسن، مكتبة الفرجاني، طرابلس، د.ت، ص38.

(5) عبد السلام أدهم، وثائق تاريخ ليبيا الحديث، وثيقة رقم (93) مؤرخة في 1898/10/16، ص153.

(6) فرانشسكو كورو، المصدر السابق، ص138.

كانوا يفدون إليه للمعالجة، أما مدير المستشفى فهو البروفسور غاستوني ترنيني[1] ويعتقد أنه يوناني الأصل، وضم المستشفى الذي لم يكن كبيراً (10) أسرة، أما الأطباء العاملون فيه فكان معظمهم من اليونانيين[2]. وهذا المستشفى هو ذاته الذي ذكره (كاكيا) وأطلق عليه اسم المستشفى المسيحي[3].

وفي العام 1911 وجهت حكومة طرابلس بيان لقناصل الدول الأوربية طالبت فيه إعطاءهم كشف عن عدد المدارس والمستشفيات التابعة لهم في الولاية، فكان جواب القنصلية البريطانية أنه كان لهم دير في (زقاق الحمام) مخصص لـ (16) راهبة كنّ يدرن مدرسة ومستشفى وصيدلية صغيرة توزع الأدوية مجاناً، فضلاً عن وجود كنيسة في منطقة المنشية فيها خمسة من الرهبان الذين كانوا يديرون صيدلية تقدم خدماتها للفقراء، وهي مشابهة للصيدلية الموجودة في منطقة الخمس، والتي كانت تدار من قبل مجموعة من المبشرين الذين كانوا يطلقون على أنفسهم اسم نورث أفريقيا (أفريقيا الشمالية) التي ضمت رجال مسيحيين بروتستانت[4].

ومن استقراء سريع لنشاط الرعايا البريطانيين نجد أن غالبية الأنشطة، إن لم نقل جميعها، هي تحت إدارة المبشرين المسيحيين وهذه مسألة مهمة وخطيرة في ذات الوقت خاصة إذا ما علمنا الهدف الحقيقي وراءها هو التبشير بالدين المسيحي وسعياً إلى نشره بين صفوف الأهالي، والفقراء منهم بشكل خاص، الذين يجدون بهكذا مشاريع ضالتهم إلى يسدون فيها رمق عيشهم الضعيف، على أن الخطر الأكبر يتمثل بالهدف الحقيقي لهذه المشاريع هو السيطرة الاستعمارية فبريطانيا كانت لها أهداف استعمارية للسيطرة على الولاية خاصة بعد أن سيطرت على جارتها مصر والسودان نهاية القرن التاسع عشر، لكن المساومات السياسية أتاحت الطريق لإيطاليا ليكون لها قصب السبق في احتلال الولاية.

أما فرنسا فقد كان للمبشرين دورهم المماثل لدور بريطانيا لذلك شهدت هذه الحقبة وجود راهبات فرنسيات حظين برعاية الوالي عثمان باشا (1855 – 1858) الذي قام بمنحهنّ منزل من الأملاك الأميرية دون مقابل ليتخذن منه مشفى لمداواة الأهالي، لكن لقاء مبلغ معين، فضلاً عن إعطاء الأدوية وبالمجان للفقراء، واستمرت الراهبات بهذا العمل إلى نهاية القرن التاسع عشر، وفضلاً عن هؤلاء الراهبات كان هناك مبشرين بروتستانت متواجدين في الولاية منذ عام 1870، كانوا يقومون بتقديم الأدوية وبالمجان للمرضى، وفي الوقت ذاته كانوا يحاولون استمالة الأهالي للديانة المسيحية من خلال قراءة المواعظ في الإنجيل[5]، وهذه صورة مشابهة لعمل بريطانيا ففرنسا كحليفتها كانت تسعى هي الأخرى للسيطرة على الولاية خاصة بعد أن نجحت بفرض سيطرتها على جاراتها الجزائر وتونس لذلك أرادت ان تكمل سيطرتها ليكون كامل الشمال الأفريقي منطقة فرنسية.

أما الجاليات الأخرى، ومنها النمساوية والألمانية والأسبانية والهولندية واليونانية والأمريكية فقد كانت أعداد رعاياها قليلة، لذلك لم نجد لها نشاطاً في المجال الصحي وذلك لقلة تأثيرها السياسي مقارنة بالجاليات الأخرى.

إن عمل المستشفيات من خلال استقبال المرضى وتشخيص الأمراض من قبل الكوادر الطبية يعد عملاً ناقصاً إلاّ بوجود الصيدليات التي تعد مكملةً لعمل المستشفيات فهي المحطة الأخيرة لعمل المستشفى من خلال صرفها الأدوية للمرضى، لذلك لابد من تسليط الضوء على أبرز صيدليات الولاية خلال هذه الحقبة من خلال الفقرة القادمة.

---

(1) المصدر نفسه، ص121.

(2) راسم رشدي، طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، الطبعة الثانية، د.م، 1953، ص105.

(3) Anthony G. Cachia, OP. Cit, P. 107.

(4) عبد السلام أدهم، وثائق تاريخ ليبيا الحديث، وثيقة رقم (163)، ص.ص289 – 291.

(5) المصدر نفسه، وثيقة رقم (93) مؤرخة في 16/ أكتوبر/ 1989، ص154.

رابعاً : الصيدليات :

يعد عمل الصيدلية شيء مهم ومكمل لعمل المستشفيات، بل إن عمل الطبيب المشخص للمرض لا يعد كاملاً دون وجود دواء يعالج به المرض، لذلك كانت أهمية الصيدلية التي اعتدنا في وقتنا الحالي أن يكون موقعها بناءً مكملاً لبناء المستشفى، لكن في الحقبة قيد الدراسة، نجد أن بعض المستشفيات تخلو من وجود صيدلية داخلها، لكن يعتقد أن الطبيب ربما كان يقوم مباشرة بتزويد المريض بالدواء المناسب بعد تشخيص حالته الصحية وهذا أمر ينفي الحاجة لوجود صيدلية تابعة للمستشفى، لكننا مع ذلك نجد إشارات لوجود عدد من الصيدليات في الولاية، ففرانشسكو كورو أكد وجود (5) صيدليات مع بداية الاحتلال الإيطالي عام 1911، لذلك سنقوم بالتحري للتأكد من صحة هذه المعلومات.

كان لبلدية الولاية صيدلية خاصة بها وكانت مزودة بالأدوية الطبية اللازمة لعلاج عدد لا بأس به من الأمراض[1]، ويعتقد أن هذه الصيدلية كانت تابعة لمستشفى البلدية خاصة إذا ما علمنا تشابه اسم الصيدلية والمستشفى فضلاً عن عدم وجود صيدلية لمستشفى البلدية.

أما الصيدلية الثانية، وكما نوهنا لها سابقاً، فهي الصيدلية المتواجدة داخل المستشفى العسكري المتواجد في مركز الولاية، والتي كانت متطورة مقارنة مع مثيلاتها لتزويدها بمعمل وأدوية ومعدات طبية متميزة.

الصيدلية الثالثة هي الصيدلية التابعة للمستوصف الواقع في المدينة القديمة، والذي يعتقد أنه المستوصف الذي بناه الوالي أحمد راسم باشا عام 1899 خلف الكمارك.

الصيدلية الرابعة هي صيدلية توجد في شوارع مدينة طرابلس وتحديداً في منطقة القلعة (السرايا الحمراء)[2]، وكان لمستشفى الغرباء صيدلية وصفت بأنها جيدة، كانت مزودة بكل أنواع الأدوية اللازمة لعلاج المرضى الفقراء، ووضعت الصيدلية تحت الرقابة المستمرة للجنة الصحية التي كانت تتألف من عدد من الأطباء المهرة.

والصيدلية الخامسة هي صيدلية ريكاردو العائدة إلى المالطي ريكاردو الذي كان يملك صيدلية ضمت مصنعاً للأدوية[3] وقد ذاع صيت هذه الصيدلية حتى سمي الشارع باسمه شارع ريكاردو[4].

هذه صيدليات خمسة استعرضناها، ولكن وجدنا صيدليات أخرى غير الصيدليات الخمسة السالفة الذكر، فالرحالة الحشائشي وأثناء تواجده بمدينة مرزق، ذكر وجود صيدلية والتي أطلق عليها اسم (بيت الدواء) والتي كانت تابعة للمستشفى العسكري هناك، والتي قام مرشده بجلب دواء له بعد إصابة ركبته اليسرى بجرح، واستغرب من ارتفاع ثمن الدواء الذي وصل إلى خمسة فرنكات، لكن الطبيب العسكري المكلف بالعمل في الصيدلية السيد أحمد اليوزباشي أخبره أن الدواء يحدد ثمنه من قبل الحكومة المركزية لذلك فهو لا يستطيع أن يبيعه بأقل من ذلك الثمن، كما أخبره أن هذا الدواء لا يباع إلاّ لميسوري الحال والغرباء[5]، واستغرب الرحالة الحشائشي من حالة أخرى وجدها في هذه الصيدلية عندما قرأ توصيل الدواء مكتوب باللغة الفرنسية، علماً أن الشخص العامل في الصيدلية كان يحسن استخدام اللغة العربية والعثمانية في الوقت ذاته، فأخبره السيد أحمد أن كل الأمور المتعلقة بتجهيز الدواء في العساكر العثمانية، وفي جميع الولايات، يكون حسابه باللغة الفرنسية[6]، ولكنه لا يعرف سبباً لذلك.

---

[1] فرانشسكو كورو، المصدر السابق، ص121.

[2] عبد السلام أدهم، وثائق تاريخ ليبيا الحديث، وثيقة رقم (93)، ص153.

[3] عبد الكريم أبو شويرب، الأوضاع الصحية في المجتمع الليبي، ص19.

[4] الشارع معروف اليوم باسم شارع العزيزية والذي يعد من أشهر شوارع العاصمة الليبية طرابلس.

[5] محمد بن عثمان الحشائشي، المصدر السابق، ص71.

[6] المصدر نفسه، ص72.

هذه الرواية تستدعي الوقوف عند جانبين مهمين، الأول يتعلق بأسعار الأدوية التي يعتقد أنها كانت غالية نوعاً ما، فسعر الدواء الذي اشتراه الرحالة الحشائشي كان بـ (5) فرنكات وبمعادلة بسيطة نجد أن الفرنك الواحد = 4,447 قرشاً طرابلسياً، وهذا يعني أن سعر الدواء بالعملة المتداولة في طرابلس يساوي (22,235) قرشاً، وهذا المبلغ يعد كبيراً في ذلك الوقت ودليلنا في ذلك أن سعر مرطة القمح والتي تساوي (11,538 كيلو غرام) كانت تباع في الأسواق بسعر (21) قرشاً[1]، لذلك فالفرد الفقير يلجأ لشراء دواء أم يشتري بالمبلغ ذاته (11) كيلو من القمح ؟؟.

ويعتقد أن الجواب على هذا السؤال واضح جداً، الجانب الآخر الذي يجب مناقشته والوقوف عنده هي مسألة تحرير الخطابات وكشوفات الأسعار باللغة الفرنسية في ولاية عثمانية ومن أشخاص عرب، وواقع الحال لم نجد شيء يفسر لنا ذلك، وربما الأمر راجع إلى أن الأدوية كانت في الغالب ترد من فرنسا إلى أرض الولاية هذا من جانب، ومن جانب آخر إن تعليم الأطباء كان باللغة الفرنسية سواء في فرنسا أم في داخل الدولة العثمانية، ولكن هذا الأمر كله لا يبرر استخدام اللغة الفرنسية، وهذا التساؤل هو ذاته الذي علّق عليه الرحالة الحشائشي عندما ذكر أن عدد كبير من الامراء العثمانيون يجيدون التكلم باللغة الفرنسية وإن هناك أمور عديدة بالولاية تستخدم بها اللغة الفرنسية دون غيرها من اللغات ولعل السبب وراء ذلك هو إعجابهم، شأنهم شأن غيرهم كثير، بالثورة الفرنسية وما حملته من مبادئ جديدة على المجتمع وما حملته من تغييرا على كافة مفاصل الحياة والسياسية منها بشكل خاص.

فضلاً عن الصيدليات السابقة كانت هناك الصيدليات التي أقامتها الجاليات الأجنبية، والتي نوهنا إليها سابقاً، والتي كانت توزع الدواء مجاناً لفقراء الأهالي، والتي كانت منتشرة في مناطق متعددة من الولاية.

وسعى بعض الأشخاص، وكمبادرة شخصية منهم، إلى تأسيس صيدليات إيماناً منهم بأهميتها في المجتمع، مثل ما قام به رئيس بلدية بنغازي الحاج أحمد المهدي باستملاك دار للبلدية مكون من ثلاث طوابق، جعل الطابق الأرضي منه صيدلية تابعة للبلدية يديرها صيدلي قانوني، وكانت تضم أنواع مختلفة من الأدوية والعقاقير المعروفة في ذلك الوقت[2].

وهذا الأمر يدل على أهمية الصيدلية الأمر الذي حدى بالحاج أحمد أن يفرد لها طابقاً خاصاً من بناية البلدية.

نظراً لارتفاع أثمان الدواء وقلة الصيدليات من جهة، ولحذر الأهالي في استخدام الأدوية الكيميائية من جهة أخرى لذلك اتجه الأهالي للتداوي بالأعشاب الطبية فكان الطب الشعبي، وما زال إلى وقتنا الحالي، البديل الواضح لمعالجة عدد كبير من الأمراض وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه في الفقرة القادمة.

<u>خامساً : الطب الشعبي</u> :

هناك انعطافاً في وقتنا الحالي من جانب الطب الحديث نحو الأعشاب والنباتات التي استعملها ولا يزال يستعملها الطب الشعبي والمتوفرة لدى دكاكين العطارين المليئة بأصناف الأعشاب والنباتات التي تدخل ضمن طب الأعشاب، فالعلماء يركزون بحوثهم من جديد نحو استخدام النباتات والأعشاب ويدرسون الوصفات العقاقيرية التي تركها رجال الطب والصيادلة القدماء، وهذا دليل على فاعلية هذا الطب في علاج العديد من الأمراض، وإن كانت هناك أمراض عجز الطب الشعبي عن علاجها، لكن مع ذلك يبقى الطب الشعبي مهماً والذي اعتمد عليه الأهالي فضلاً عن اعتمادهم على السحر وكتابة الأحجية في الحالات التي يقف الطب الشعبي عاجزاً عن علاج بعض الأمراض، لذلك سنستعرض الطريقتين لتكون الصورة واضحة أمامنا.

بالنسبة للسحر وكتابة الأحجية والتمائم فقد كان يختص به فقيه أو عالم دين ويّعد هذه الأحجية لغرض الشفاء من مرض معين، وخاصة الأمراض الجسمية والعقلية[1]، وقد أشار إلى ذلك الرحالة (ريتشاردسن) الذي زار أحد مناطق الولاية

---

[1] دار المخطوطات التاريخية، طرابلس، ملف متفرقات، وثيقة رقم (690) بعنوان قرار مجلس ولاية طرابلس بيع مرطة قمح للموظفين والعسكريين.

[2] محمد مصطفى بازامة، بنغازي عبر التاريخ، الجزء الأول، بنغازي، 1968، ص308.

عام 1846 ووجد أن الأهالي يعتمدون بشكل كبير على العلاج بالتمائم والرقي، وهذا ما أكده أيضاً الرحالة (رولفس Rohlfs) الذي أشار أن هذه التمائم يقصد من استخدامها الوقاية من العيون الحسودة، والإنقاذ من السم أو الأخطار الأخرى التي قد يتعرض لها الإنسان، ويتم حفظها بواسطة حجاب يضع من الجلد الأحمر ويوضع بقلادة تلبس في الرقبة أو يربط بالذراع، ولم يقتصر استخدامها على البشر، بل نجدها في أحيان كثيرة تربط برقاب الإبل للحفاظ عليها من مرض الجرب أو توضع فوق بعض الأشجار وخاصة عند موسم الإنتاج منعاً لإصابتها بالآفات[2].

إن من يقوم بتجهيز هذه التمائم والأحجية، وكما نوهنا سابقاً، رجل دين يحصل من عمله هذا على مكسب مالي مربح، خاصة إذا ما علمنا أن استخدامها لا يقتصر على علاج الأمراض بل يتعداه إلى استخدامه في مجال الحب أيضاً، حيث يعمد الكثير من المحبين لعمل الأحجية ضناً منهم أنها تكسب ود محبوبهم فيتم المراد والزواج، ومن قبيل الصدف، إن الزواج يتم بين المحبين فيضنون أن الأحجية لعبت دورها الواضح في إتمام الزواج، وهذا يعود بالتالي بفائدة كبرى على رجل الدين الذي يزداد مكسبه المالي من جهة، وينتشر صيته وسمعته الطبية بين الأهالي الذي يجدون أنفسهم أمام شخص يحقق لهم أحلام كانت صعبة المنال ويشفي مرضاهم من أمراض مستعصية، وفي واقع الحال لم تكن الصدفة إلاّ هي سيدة الموقف في حالات كثيرة.

أما الطريقة الثانية لعلاج الأمراض إضافة للتمائم فهي استخدام الأعشاب والنباتات الطبية، والتداوي بالأعشاب قديم جداً، ولا نغالي إذا قلنا أنه بقدم الإنسان نفسه فمنذ أن هبط سيدنا آدم (عليه السلام) من الجنة إلى الأرض انحنت أشجار وأعشاب الأرض تحية وتعظيماً له والذي حمل معه من الجنة روائحها العطرة، واستطاع الإنسان ومنذ ذلك الوقت وبحكم فطرته تارة وتجاربه تارة أخرى التعرف على خصائص النباتات، والشافية منها بشكل خاص، ومع مرور الوقت تراكمت لديه معلومات هائلة عن خصائص النباتات، فبلغت بعض الشعوب مثل المصريين القدماء والهنود والصينيين مكانة مرموقة من المهارة والمعرفة في معرفة خصائص واستخدامات عدد كبير من النباتات، وهنا لابد من القول أن الطب الشعبي، رغم أهميته، غير قادر على مواجهة عدد من الأمراض المستعصية وذلك لأن وصف الدواء سواء كان طبيعياً أم كيميائياً يستدعي أولاً تشخيصاً دقيقاً للمرض ثم بعد ذلك يتم استخدام الدواء الصحيح. وهناك من يعتقد أن الطب الشعبي هو ضرب من ضروب التخلف، وهذه المقولة غير صحيحة حتى في وقتنا الحالي ونحن نبتعد أكثر من قرن من الزمن عن حقبة موضوع البحث ودليلنا على ذلك أنه توجد في عدد من الدول المتقدمة علمياً مئات المستشفيات التي تعتمد الأعشاب والأغذية وحدها كعلاج لمرضاها فضلاً عن وجود عدد من كليات الطب الشعبي منتشرة في أرجاء المعمورة وهذا دليل على أن الطب الشعبي ليس ضرباً من ضروب التخلف لكنه في ذات الوقت لن يكون منافساً للطب الحديث بل يسيران في خطين متوازيين.

ويستحب للإنسان المسلم التداوي بالأدوية المباحة لقوله (ﷺ) : "إن الله لم ينزل داء إلاّ أنزل له دواء فتداووا"[3]، وأن أصل الأمراض من الأغذية كما قال (ﷺ) : "المعدة بيت الداء والحمية رأس الدواء"[4]، وقد وردت ألفاظ النباتات في مواضع ومعان متعددة في القرآن الكريم، فجاءت لتبين فضل الله على عباده المؤمنين ووحدانية وقدرة الله تبارك وتعالى في قوله تعالى : ﴿الذي جعل لكم الأرض مهداً وسلك لكم فيها سبلاً وأنزل من السماء ماءً فأخرجنا به أزواجاً من نبات

---

(1) جميل هلال، دراسات في الواقع الليبي، مكتبة الفكر، طرابلس، 1962، ص147.

(2) جيمس ريتشاردسن، ترحال في الصحراء، ترجمة : الهادي مصطفى أبو لقمة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1993، ص553 ؛ Rohlfs, Gherardo, OP. Cit, D. 126.

(3) أحمد بن حنبل (ت : 241هـ)، مسند أحمد، دار صادر، بيروت، د.ت، ص278.

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن الكريم المسمى بتفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، ص197.

شتى﴾[1]، وقوله تعالى : ﴿أولم يروا أنا نسوق الماء إلى الأرض الجرز فنخرج به زرعاً تأكل منه أنعامهم وأنفسهم أفلا يبصرون﴾[2] يبين فيه تعالى أهمية النباتات للإنسان والحيوان، كذلك قوله تعالى : ﴿والبلد الطيب يخرج نباته بأذن ربه الذي خبث لا يخرج إلاّ نكداً كذلك نصرف الآيات لقوم يشكرون﴾[3].

اختلفت النباتات واستخداماتها كدواء للأمراض باختلاف الشعوب والزمان والمكان فسكان كل منطقة كانت لهم تجاربهم ونباتاتهم الخاصة بهم، وإن كان الكثير منها متشابها، في عدد من المناطق العربية، لذلك كان لسكان ولاية طرابلس الغرب نباتاتهم وطرقهم الخاصة التي يعالجون بها مرضاهم، وسنحاول تسليط الضوء على بعضاً منها، وحسب ما هو متوفر في المصادر التاريخية.

1- **<u>الحمى :</u>**

استعمل الطرابلسيون زيت الزيتون، الذي اشتهروا بصناعته مع الخل لدهن جسم الشخص المصاب كله بما فيه رأسه[4]، لخفض حرارة الجسم.

2- **<u>آلام العيون :</u>**

سكان الولاية غالباً ما تتعرض عيونهم، وخاصة في المناطق الصحراوية، للإصابة بالغبار وأشعة الشمس المحرقة فيلجئون لعلاج أمراض العيون بالكحل الذي يكحلون به عيونهم خاصة إذا ما علمنا أن ذلك يعد من السنّة، فضلاً عن الكحل كانوا يلجئون لعلاج العين المريضة بتقطير حليب المرأة المرضع في العين المصابة[5]، أما الرمد الذي يعد من الأمراض الشائعة التي تصاب به العين، فقد اشتهر الطرابلسيون باستخدام الحبة السوداء الذين قالوا عنها "أنها للعيون مليحة جداً"، وهذا صحيح فهذه الحبة التي تعرف أيضاً بحبة البركة أشار إلى فضلها سيدنا محمد (ﷺ) حين قال : "عليكم بهذه الحبة السوداء، فإن فيها شفاء من كل داء إلا السام"[6] كذلك قال (ﷺ) : "ما من داء إلا له في الحبة السوداء شفاء"[7] فلهذه الحبة استخدامات عديدة[8] فضلاً عن استخدامها لعلاج الرمد بأن تؤخذ وتبلل ليلة كاملة ثم يتم تقشيرها ويؤخذ لبها ويسخن ويوضع في العين المصابة ثم ينام المريض وفي الصباح يجد الشفاء بإذن الله[9].

3- **<u>آلام الرأس (الصداع) :</u>** آلام الرأس له أسباب عديدة واعتاد الأهالي إلى علاجه بطرق مختلفة منها، ربط الرأس بقطعة قماش حتى زوال الألم، أو جرح الأذن حتى يسيل منها الدم، وفي احيان كثيرة يلجئون للحجامة من خلال جرح الجبين جراحات صغيرة حتى يسيل الدم وينتظرون حتى يتغير لون الدم من الأسود القاتم إلى الأحمر الفاتح عندها يضغطون على العرق لإيقافه تدفق الدم مع رفع رأس المريض إلى الأعلى تفادياً لنزول الدم.

4- **<u>علاج الجروح :</u>** عند الإصابة بجرح يتم تنظيفه بالملح ثم يوضع على الجرح بعض النباتات بعد أن تدق مثل سعف النخيل أو فحم الحطب.

---

[1] سورة طه، الآية 53.

[2] سورة السجدة، الآية 27.

[3] سورة الأعراف، الآية 58.

[4] المختار عثمان العفيف، المصدر السابق، ص181.

[5] محمد سعيد القشاط، المصدر السابق، ص107.

[6] أحمد بن حنبل، المصدر السابق، ج2، ص241 و 261 و 429 و 468.

[7] أبو يعلى الوصلي (ت 307هـ)، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم، دار المأمون للتراث، 1407هـ، 1987م، ص395.

[8] تستخدم هذه الحبة في طرد البلغم وعلاج الربو وكمسكن وطارد للغازات المعوية فضلاً عن استخدامها لتعطير المشروبات وتحسين طعم الأكل، وإذا سحقت وأضيف لها العسل أذابت حصوات الكلى والمثانة وتنشيط الخلايا الليمفاوية.

[9] المختار عثمان العفيف، المصدر السابق، ص181.

5- **الزكام وأمراض البرد :** يعالج الزكام بطرق عديدة منها طبخ الحليب مع الفلفل ويشربه المريض، أو وضع الفلفل على الجمر ويقوم المريض بشم الدخان المنبعث من الفلفل فيبدأ بالعطاس وهذا كفيل بخروج الداء كذلك يستخدم دخان الرمث في علاج حالات الزكام أما نبتة الكحلة التي تتميز بأوراقها الخضراء وأزهارها ذات اللونين الأزرق والأحمر فتستخدم لعلاج حالات البرد[1].

6- **انتفاخ البطن :** انتفاخ البطن له أسباب عديدة أهمها سوء الهضم ويعالج بطرق عديدة منها إذابة النطرون أو البوتاس في الماء ويشرب منه المريض أو يتناول الشاي الأخضر دور سكر، أما الحنظل فيستخدم كمسهل في حالات عسر الهضم.

7- **عضة الأفعى ولسعة العقرب :**

عضة الأفعى تعالج بربط مكان الجرح لمنع تسرب السم، ثم يعطى الملدوغ الحليب الساخن بكميات كبيرة ومرق اللحم إلى أن يتقيأ الملسوع، ثم يعطى له التمر، الذي يعتقدون أنه يهدئ ضربات القلب التي تبدأ بالتسارع أثر عضة الحية، أما لسعة العقرب التي تعد أقل خطراً من الأفعى فتعالج بإعطاء المصاب الشاي الساخن أو الحليب المغلي ثم يغطى مكان اللسعة بجلد ماعز أو خروف مسلوخ[2].

8- **مرضى الصرع :**

يتم علاج المريض الذي يعتقد الأهالي في تلك الحقبة أن الجن وراء إصابته بالمرض، إلى إنزال المريض إلى بئر وبعد ليلة دامسة يرفع المصاب الذي يعتقد أنه يتم شفاءه بعد شعوره بالخوف جراء مبيته في البئر المظلمة[3].

فضلاً عن الأمراض السالفة الذكر وطرق علاجها، هناك عدد من النباتات التي كانت تستخدم في علاج عدد من الأمراض مثل كمونة الإبل وهي نبات له أزهار وثمار صغيرة تشبه القرص تستخدم في علاج أمراض الكبد وعند تناولها يضيفون لها دقيق الشعير لتعديل نكهتها، ربما لتميزها بمرارة أو طعم حاد يصعب على المريض استساغته، أما نبتة الطازية التي تشبه البصل إلاّ أنها أوراقها أصغر فتستخدم هذه الأوراق لعلاج أمراض المسالك البولية، ونبتة الأذخر التي تنمو في المناطق الجبلية وتتميز برائحتها الزكية فتستخدم لعلاج آلام المعدة[4] ومن النباتات المشهورة الزعفران الذي يعد من أقدمها ويستخدم في الأطعمة، خاصة الحلويات، فهو يكسبها لوناً أصفراً لذلك يستخدمه الأهالي في إعداد حلوى الزردة[5] كما يدهن البعض الآخر به الخبز بعد إخراجه من الفرن ليكتسب لوناً ذهبياً لامعاً، فضلاً عن الأطعمة فقد اشتهر اشتهر الزعفران باستخدامه في الطب الشعبي فهو يسهل الهضم ويستخدم كمنبه لتنشيط الأعصاب ومسكن لاضطرابات الرحم فهو يسهل العادة الشهرية عند النساء، لذلك يحذر النساء الحوامل من استخدامه، كما أنه يؤثر على الأعصاب فالشخص الذي يتناول كمية منه تحدث له نشوة وضحك، لذلك وجد أن المزارعين الذين يزرعونه غالباً ما يصابون بوجع في الرأس لتأثيره الواضح على الأعصاب، وقد كتب طبيب البلدية عام 1902، ويعتقد أنه عبد السلام مصطفى المسلاتي،

---

(1) المصدر نفسه، ص181 ؛ محمد سعيد القشاط، المصدر السابق، ص109.

(2) محمد سعيد القشاط، المصدر السابق، ص110.

(3) عبد الكريم أبو شويرب، الأوضاع الصحية في المجتمع الليبي، ص22.

(4) المختار عثمان العفيف، المصدر السابق، ص.ص180 – 181.

(5) الزردة : من الحلويات المشهورة في عدد من الدول العربية، وتعمل في الأفراح والمناسبات الدينية وتعمل من الرز المسلوق والمخلوط مع السكر الذي يضيف له حلاوة، وتعمل باللون الأبيض بإضافة الحليب أو الأصفر بإضافة الزعفران إليها.

تقريراً وضح فيه خواص الزعفران الذي يستخدم في الصيدليات باعتباره علاجاً لأمراض العيون والروماتيزم والمعدة وأمراض أخرى كثيرة[1].

هذه جزء من النباتات وليس جميعها لأنها من الكثرة بحيث لا يستطيع الباحث الإلمام بها جميعاً وتسليط الضوء على طرق استخدامها فهناك نباتات عديدة ومشهورة مثل الزعتر والزنجبيل والبابونج والحلبة وجوزة الطيب والنعناع وعباد الشمس والهيل والبقدونس والشيح، ارتأينا ذكرها فقط لأنها نباتات مشهورة وإلى وقتنا الحالي فوجدنا أنه من المستحسن ذكر نباتات أخرى غير معروفة لدينا لتكون الصورة واضحة وجديدة.

لم تقتصر العلاجات الشعبية أو بالأدوية على الإنسان فقط بل كان للحيوانات نصيبها من هذه العلاجات باعتبار أن الحيوانات كانت تعد عاملاً مساعداً للإنسان خاصة في المناطق الريفية، وتعد أيضاً مصدر رزق للإنسان نفسه، ومن أبرز الأمراض التي تصيب الحيوانات وخاصة الجمال الجروح العميقة (الدبرة) التي تصاب بها نتيجة حمل الأثقال التي تسبب ضغطاً على ظهورها فتصاب بجروح تتعفن ومما يزيد من ألم الجمال هي الطيور التي تقف على سنام الجمال المصابة وتنقر الجرح مما يزيده اتساعاً وعمقاً وتعالج هذه الحالات بطرق متعددة مثل الخروع[2]، أو بغلي الماء مع روث البقر ووضعه على الجرح، أما الجروح التي تصيب الجمال نتيجة السير لمسافات طويلة فوق الطرق الوعرة فيعمد إلى علاجها بوضع الشحم عليها ثم تكوى بالنار [3].

الطب الشعبي كان علاجاً بديلاً لكثير من الأمراض التي كان يصاب بها سكان الولاية خلال الحقبة قيد الدراسة، ولعل السبب الراجح لالتجائهم للطب الشعبي هو تعامل الأهالي الحذر مع الطب والعلاج الغربي لانعدام الثقة بالأطباء وقدرتهم على شفاءهم من الأمراض، ومع ذلك نجد أن الطب الشعبي كان لا يجوز مزاولته إلاّ من يملك شهادة خاصة ورخصة عمل، فقد عثر في وثائق دار المحفوظات على شكوى قدمت من قبل مريض فقد بصره بعد علاجه الشعبي الخاطئ في مدينة طرابلس، وآخر عولج بطريقة خاطئة فقد عولج على أن لديه بواسير في الوقت الذي كان عنده مرض خبيث بالأمعاء، وقد تمت محاكمة من عالجهم بطريقة خاطئة ممن كان يدعي الطب[4].

عند دراسة أسباب لجوء الأهالي إلى الطب الشعبي، نجد السبب واضحاً وجلياً أمامنا وهو قلة وجود الأطباء والمستشفيات في ولاية طرابلس الغرب، بل بعموم الولايات العثمانية خلال هذه الحقبة، لكن هذا لا يعني بالتالي انعدام وجود الأطباء لكن عددهم كان قليلاً لا يتناسب مع أعداد السكان، رغم أن السلطة المحلية والدولة العثمانية كانت تسعى في حالات عديدة للاهتمام بهذه الناحية، وهذا ما سنسلط عليه الضوء في الفقرة اللاحقة.

سادساً : إجراءات الحكومة في المجال الصحي :

استعرضنا خلال فقرات البحث السابقة وفي المواقع التي كان لابد منها في تسليط الضوء على إجراءات الحكومة العثمانية في المجال الصحي للحقبة 1835 – 1911، فوجدنا أن الحكومة كانت إجراءاتها في هذا المجال متواضعة ولعل السبب وراء ذلك هو تواضع إمكاناتها المادية خلال هذه الحقبة هذا من جانب، ومن جانب آخر أوضاع الحكومة المتردية من النواحي السياسية والعسكرية والاجتماعية خاصة وإنها كانت في فترة صراع ونزاع دولي قادها إلى خسارة جميع ولاياتها في المغرب العربي باستثناء ولاية طرابلس الغرب، ولو استعرضنا الأوضاع الصحية في بقية الولايات العربية وفي الحقبة ذاتها نجدها مطابقة لما هي عليه في ولاية طرابلس الغرب، لكن مع ذلك وجدنا تحركات من قبل بعض الولاة لإصلاح الأحوال الصحية من خلال إنشاء المستشفيات أو المراكز الصحية أو إجراء إصلاحات متعلقة بالجانب الصحي وبما

[1] محمد أحمد الطوير، المصدر السابق، ص.ص86 – 87.

[2] الطبيب الألماني ارفين فون باري ورحلته إلى غات، ص94.

[3] محمد سعيد القشاط، المصدر السابق، ص111.

[4] دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ملف التعليم.

يتناسب وقدراتها المادية الضعيفة في ذلك الوقت، وهذا ما أشار إليه الكاتب والرحالة الإيطالي (فرانشسكو كورو) الذي أعطى وصفاً لأحوال الولاية مع بداية الاحتلال الإيطالي عام 1911، وذكر أن المدينة لم تكن لها مبالغ مناسبة لتصرفها على مستشفى البلدية وإنارة المدينة، لذلك فالناحية الصحية كانت تعاني من الإهمال[1]، إن هذا القول يحمل جانبين الأول صحيح وهو أن الأحوال الصحية لم تكن على درجة كافية من الاهتمام ولكن ليست مهملة والدليل هو وجود المستشفيات والأطباء، أما الجانب الثاني الذي حمله قول فرانشسكو فهو شخص إيطالي أراد إظهار مساوئ الدولة العثمانية التي جاءت إيطاليا بديلاً عنها لاحتلال الولاية فلذلك كان ينسب لها كل الأمور السيئة ومنها الأحوال الصحية، وما يؤكد كلامنا إجراءات بعض الولاية الواضحة في تحسين الجانب الصحي ومنهم الوالي علي باشا رضا في ولايته الأولى (1867 – 1870) الذي قام في العام 1869 بتوجيه رسالة إلى ناظر الصحة يؤكد له مباشرته بإنشاء محجرين صحيين في منطقة بومبة وطبرق، وإن المحجرين بحاجة ماسة إلى وجود أطباء خاصة بعد أن قدم الأطباء الذين سبق وأن تم تعيينهم اعتذارهم عن عدم قدرتهم على البقاء بالمحجر لعدم كفاية المخصصات المالية لهم، لذلك طالب ناظر الصحة بتخصيص راتب شهري لكل طبيب يتراوح ما بين (800 – 1000) قرش[2].

إن مقدار الراتب الذي طالب به الوالي علي باشا رضا كان أقل مما معمول به في إدارة صحة البلدية التي كان معدل رواتب منتسبيها خلال هذه الحقبة بالشكل التالي[3] :

- طبيب أول 1800 قرش.
- طبيب ثاني 600 قرش.
- قابلة 800 قرش.
- ممرض 400 قرش.

إن هذه الرواتب كانت مرتفعة عند مقارنتها مع رواتب المؤسسات الخدمية الأخرى وفي الحقبة ذاتها، وهذا يدل على الاهتمام بالقطاع الصحي، وفي الاتجاه ذاته نجد أن الوالي أحمد راسم باشا (1881 – 1896) قام بالعام 1887 بإرسال (45) طالباً من سكان الولاية لإكمال دراستهم الجامعية في استانبول، منهم (8) طلاب تم تخصصهم بالطب، وبعد تخرجهم عمل خمسة منهم في مستشفيات العاصمة والولايات العثمانية الأخرى[4].

وفي السياق ذاته قام الوالي محمد نظيف باشا (1881 – 1882) بإصدار أمراً يوصي به بإبقاء أبواب المدينة مفتوحة طوال الليل، بعد أن كانت تغلق بعد صلاة العشاء وذلك لحاجة الأهالي للخروج في حالات كثيرة إلى مراجعة الطبيب في أوقات حرجة من الليل[5]، هذا الإجراء وإن كان بسيطاً، لكنه يدل على الاهتمام بالأحوال الصحية ولو بتفاصيل صغيرة.

لم يقصر الاهتمام بالولاة بل نجد أن لرؤساء البلديات دوراً واضحاً في هذا المجال أيضاً، ففي العام 1910 قام الحاج أحمد المهدوي رئيس بلدية بنغازي بإحضار طبيب خاص بمعالجة فقراء البلدة وبالمجان فضلاً عن قيامه بالإشراف على الأحوال الصحية للبلدة، ولم يقتصر على إحضار هذا الطبيب فقط، بل نجده يقوم بتعيين عدد من مفتشي الصحة تحددت مهمتهم بمراقبة الأسواق للتأكد من نظافتها، والاهتمام بنظافة المدينة والمحلات الخاصة ببيع المواد الغذائية[6]،

---

[1] فرانشسكو كورو، المصدر السابق، ص.ص126 – 127.

[2] محمد أمحمد الطوير، المصدر السابق، ص79.

[3] تيسير بن موسى، المصدر السابق، ص388.

[4] عبد الكريم أبو شويرب، الأوضاع الصحية في المجتمع الليبي، ص22.

[5] أحمد بك الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، مكتبة الفرجاني، طرابلس، د.ت، ص386.

[6] محمد مصطفى بازامة، المصدر السابق، ص.ص314 – 315.

وهذا الأمر كان من اختصاص المجالس البلدية التي أصدرت عام 1877 قانون البلديات الذي اهتم بتكوين لجان محلية للاهتمام بالصحة العامة ومعاقبة المخالفين للنظم الصحية، ومكافحة الأمراض والاهتمام بنظافة الشوارع وتحريم بيع الأغذية الفاسدة ومعاقبة أصحاب المطاعم الذين يستخدمون أوعية نحاسية غير مقصدرة، وما يؤكد كلامنا عثورنا على وثيقة مؤرخة عام 1910 صادرة عن بلدية طرابلس تطرح فيها عطاءً لتنظيف المدينة من خلال كنس شوارعها مرة كل (24) ساعة وحسب الموسم، على أن يبدأ العمل بعد منتصف الليل وينتهي مع طلوع الفجر وفق القواعد الصحية وتجمع النفايات وتنقل دون أن تتبعثر في الطرق، فضلاً عن ذلك لابد أن ترش الشوارع والأزقة بمياه البحر رشاً غزيراً، وبواقع مرتين في اليوم خلال أشهر الصيف تبدأ من الساعة الثالثة صباحاً حتى الرابعة بعد الظهر، وعلى الملتزم أيضاً فضلاً عن الأعمال السابقة تفقد المجاري الرئيسية على الأقل أربع مرات في الأسبوع، وفي الأيام التي ترتفع فيها درجات الحرارة تتفقد كل يوم[1]، إن هذه الإجراءات لها أهمية خاصة من الناحية الصحية فهي تدل على الاهتمام بالمحافظة على النظافة العامة والي بدورها تنعكس على الوضع الصحي الذي يرتبط بالنظافة ارتباطاً وثيقاً فالنظافة تعد عامل وقائي لكثير من الأمراض، وقد عرف عن ولاية طرابلس الغرب أنها من الولايات التي تميزت بنظافتها وهذا ما أشار إليه عدد كبير من الرحالة الذين زاروا الولاية خلال هذه الحقبة أو حتى بعدها.

وما انطبق على الاهتمام بنظافة المدينة انطبق على التفكير بتزويدها بشبكة قنوات تمد سكانها بالمياه العذبة من الآبار المنتشرة في ضواحي المدينة، فضلاً عن التفكير بإدخال شبكة للمجاري، وهذا المشروع سعى لتنفيذه عدد من الولاة إلاّ أن قلة الإمكانات المالية كانت تقف حائلاً أمام تنفيذها[2]، لكن لابد لها في النهاية من ذكر الإنجاز المهم للوالي أحمد راسم باشا (1881 – 1896) وهو افتتاح بئر أبي مليانة الذي يقع جنوب مدينة طرابلس والذي بلغ عمقه أربعة أمتار ونصف وبه محرك لرفع الماء بقوة البخار قوته أربعة أحصنة جلب من أوربا، وتم إنشاء خزان متين للماء بحجم عشرة أمتار طولاً وعرض ستة أمتار ذو حنفيتين مما يسهل للساقين أخذ الماء منه بكل سهولة، وقد جرى احتفال كبير بافتتاح هذا البئر عام 1890 ونحرت الذبائح ابتهاجاً بهذا العمل الخيري الكبير الذي قصد منه توفير المياه الصالحة للشرب لأهالي الولاية[3]، وكان الدافع لإنشاء هذا البئر هو توفير المياه لأهالي الولاية دون الاعتماد على شراءها من الساقين لأهمية المياه ودورها المهم في حياة الأهالي.

---

[1] عبد السلام أدهم، وثائق تاريخ ليبيا الحديث، وثيقة رقم (148)، ص.ص255 – 257.

[2] محمد مصطفى بازامة، المصدر السابق، ص315.

[3] عبد السلام أدهم، وثائق تاريخ ليبيا الحديث، وثيقة رقم (64)، ص.ص104–105 ووثيقة رقم (65) ص.ص106–108.

الخاتمة

انطلاقا من أهمية توثيق الجوانب الاجتماعية لمناطق الوطن العربي خلال الحقبة العثمانية، جاء هذا البحث الذي سلط الضوء على جانب من الأهمية في أي مجتمع، آلا وهو الجانب الصحي الذي يقاس من خلاله تطور المجتمع من جهة واهتمام الجهة الحاكمة بالمجتمع من جهة أخرى، ويعد موضوع الصحة من المواضيع التي لم تلق اهتماما واضحا من قبل المؤرخين والباحثين إلى فترة قريبة لذلك كان هذا الجانب وغيره من الجوانب الاجتماعية تعاني من نقص واضح في معلوماتها التي بقيت غامضة في كثير من جوانبها ، وهذا الأمر جعل الجيل الجديد من الباحثين متخوفا من الولوج في الكتابة بالمواضيع الاجتماعية خوفا من عدم توفر المادة العلمية، لكن هذا لا يمنع من ضرورة تشجيع من يكتب بكذا مواضيع أسهاما في التوثيق التاريخي لكثير من المظاهر الاجتماعية في وطننا العربي سواء في المشرق أو في المغرب العربي .

تمخض عن هذا البحث، والذي كما نوهنا سابقا، جاء بفقرات ستة جملة من النتائج كان من أبرزها :

1. تعرضت الولاية خلال هذه الحقبة، شانها شان العديد من الولايات العربية، إلى جملة من الأوبئة مثل الطاعون الذي كان ينتشر بعد المجاعات ولأكثر من مرة والذي كانت خسارة الولاية البشرية كبيرة جدا ومرد ذلك لعدم معرفة سبب المرض وعدم وجود علاج فعال له حتى نهاية القرن التاسع عشر بعد أن تعرضت الولاية لأكثر من إصابة بهذا المرض او الوباء الذي لم يكن المرض الوحيد، فهناك الكوليرا الذي اجتاح الولاية مرتين خلال هذه الحقبة، وكان للدولة العثمانية آثرا في السيطرة على الوباء من خلال إنشاءها المحاجر الصحية للحيلولة دون انتشار الوباء الذي حصد ارواح كبيرة من الاهالي .
2. لم تكن الأمراض و الأوبئة وحدها من كانت وراء تناقص اعداد الاهالي، بل كان هناك عامل اخر وهو المجاعة التي كانت تجتاح اراضي الولاية والولايات العربية الاخرى جراء قلة تساقط الامطار التي توثر على تناقص المحاصيل الزراعية مما يعني بالتالي قلة الغذاء وحدوث المجاعة .
3. كان للدولة العثمانية الممثلة بالولاة دورا في السيطرة على المجاعة من خلال تقديم المعونات المالية للأهالي وفتح المطاعم الشعبية التي تقدم الوجبات الغذائية المجانية للأهالي فضلا عن حثهم على ضرورة ادخار جزء من محاصيلهم الزراعية في اوقات الرخاء لاوقات الجفاف، وهذا اجراء ينم عن حرص بعض الولاة على الاهالي وتوفير ما يحتاجونه من غذاء ومتطلبات حياتية اخرى .
4. كان لأهالي الولاية عاداتهم الغذائية الخاصة بهم، والتي تحددت نتيجة العوامل الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية مما انعكس بالتالي على طبيعة غذائهم اليومي الذي نجده يتنوع من منطقة إلى أخرى بل من بلد الى اخر، لذلك اشتهرت الولاية بأكلاتها الخاصة، والتي ما تزال تميز مجمعتهم الى وقتنا الحالي، ولعل أشهرها الكسكسي والبازين .
5. تنوعت المستشفيات الموجدة في الولاية فهناك العمومية والعسكرية والاجنبية، ولكن يؤخذ عليها قلة عددها الذي لايتناسب مع اعداد الاهالي هذا من جانب، ومن جانب أخر تركزها في مركز مدينة طرابلس فقط، مما يعني حرمان المناطق الريفية والصحراوية من وجود المتشفيات مما شكل نقصا واضحا في أمداد كل الأهالي بالخدمات الصحية .
6. لم يكن في الولاية سوى خمس صيدليات صغيرة نسبية، مما يدل على قلة التعامل مع الصيدليات من قبل الأهالي وذلك ناتج من تخوفهم من استخدام الأدوية الكيميائية خاصة وأنهم اعتادوا العلاج بالطب الشعبي والأعشاب .
7. كان الطب الشعبي والتداوي بالاعشاب علاجا رائجا جدا خلال هذه الحقبة، فتنوعت الأعشاب المستخدمة التي تنوعت استخداماتها باختلاف الأمراض، ولم يقتصر العلاج بالأعشاب على الإنسان فقط، بل كان للحيوان نصيبه في ذلك

أيضا باعتباره أداة مساعدة للبشر فهو مصدر رزق لكثير من العوائل خاصة الماعز والأبقار التي يعتمد على حليبها لتوفير مصدر رزق كبير من الأهالي .

8. سعت الدولة العثمانية، من خلال بعض الولاة والموظفين الى إجراءات نستطيع ان نطلق عليها المتواضعة، لتحسين الواقع الصحي للولاية من خلال أنشاء المتشفيات او المستوصفات الطبية، او الاهتمام بنظافة الولاية التي تعكس اهتماما بالصحة من خلال تنظيف الشوارع او الاهتمام بإنشاء شبكة للمجاري ومد انابيب لتوصيل المياه للأهالي، ولكن هذه الإجراءات بسيطة وينقصها التمويل المالي الضعيف الذي كان شان بقية الولايات العثمانية خلال هذه الحقبة التي كانت الدولة العثمانية تعيش فيها نهاية عصرها الذهبي الذي بدا بتساقط ولاياتها الواحدة تلو الأخرى بيد الدول الاستعمارية، ومنها ولاية طرابلس الغرب التي وقعت بيد الايطاليين في العام 1911 .

9. سعت عدد من الدول الأوربية ذات المطامع الاستعمارية مثل بريطانيا وألمانيا وايطاليا وفرنسا الى الاهتمام بالجانب الصحي للولاية من خلال أنشاء مستوصفات طبية تقدم خدماتها العلاجية والدوائية وبالمجان لأهالي الولاية، سعيا منها إلى مد نفوذها الاستعماري في الولاية فكان لايطاليا قصب السبق في هذا المجال، فقد نجحت ومن حلال المساومات الدولية الى احتلال الولاية عام 1911 بعد ان مهدت الطريق لذلك من خلال انجازها عدد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، فكان الجانب الصحي واحدا من هذه المشاريع .

<u>قائمة المصادر</u>

<u>أولاً : القرآن الكريم.</u>

<u>ثانياً : الوثائق.</u>

أ) **<u>الوثائق غير المنشورة :</u>**

1- دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ملف التعليم، وثيقة مؤرخة عام 1879.

2- دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ملف الجيش، وثيقة رقم (1228) مؤرخة في 1948/10/18.

3- دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ملف الزراعة، وثيقة مؤرخة في 29/ مايو/ 1875.

4- دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ملف الشؤون العسكرية، وثيقة رقم (691) مؤرخة في نيسان 1910.

5- دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، وثيقة رقم (690) بعنوان قرار مجلس ولاية طرابلس بيع مرطة قمح للموظفين والعسكريين.

6- سالنامة ولاية طرابلس الغرب لسنة 1312هـ / 1894م.

ب) **<u>الوثائق المنشورة :</u>**

1- عبد السلام أدهم، وثائق تاريخ ليبيا الحديث الوثائق العثمانية 1881 – 1911، ترتيب ومراجعة : أحمد صدقي الدجاني، منشورات جامعة بنغازي، 1974.

2- الوثائق العثمانية (المجموعة الأولى)، ترجمة : محمد الأسطى، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية – سلسلة الوثائق التاريخية (7)، طرابلس، 1990.

<u>ثالثاً : الكتب العربية والمترجمة :</u>

1- أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت : 204هـ)، المسند، مطبعة دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.

2- أبو يعلى الموصلي (ت 307هـ)، مسند أبي يعلى، تحقيق : حسين سليم، دار المأمون للتراث، 1987م.

3- أتوري روسي، ليبيا منذ الفتح حتى سنة 1911، ترجمة : خليفة محمد التليسي، دار الثقافة، بيروت، 1974.

4- أحمد بك الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، مكتبة الفرجاني، طرابلس، د.ت.

5- أحمد بن حنبل (ت : 241هـ)، مسند أحمد، دار صادر، بيروت، د.ت.

6- أحمد علي الفنيش، المجتمع الليبي ومشكلاته، مكتبة دار النور، طرابلس، 1967.

7- أدوارد راي، المغرب العربي طرابلس ولبدة والقيروان في القرن التاسع عشر 1877، ترجمة : مصطفى محمد جودة، طرابلس، د.ت.

8- أنعام محمد صالح شرف الدين، مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي – دراسة في مؤسسات المدينة التجارية 1711 – 1835، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية – سلسلة الدراسات التاريخية (37)، طرابلس، 1998.

9- تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1988.

10- جميل هلال، دراسات في الواقع الليبي، مكتبة الفكر، طرابلس، 1962.

11- جيمس ريتشاردسن، ترحال في الصحراء، ترجمة: الهادي مصطفى أبو لقمة، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1993.

12- خليفة محمد التليسي، حكاية مدينة طرابلس لدى الرحالة العرب والأجانب، الدار العربية للكتاب، طرابلس، د.ت.

13- خليفة محمد الذويبي، الأوضاع العسكرية في طرابلس الغرب قبيل الاحتلال الإيطالي 1881 – 1911، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية – سلسلة الدراسات التاريخية (32)، طرابلس، 1999.

14- راسم رشدي، طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، الطبعة الثانية، د.م، 1953.

15- ريتشارد توللي، عشر سنوات في بلاط طرابلس، ترجمة : عمر الديراوي أبو حجلة، دار المعارف المحدودة، لندن، 1984.

16- صادق مؤيد العظم، رحلة في الصحراء الكبرى بأفريقيا، ترجمة : عبد الكريم أبو شويرب، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية – سلسلة الدراسات التاريخية (34)، طرابلس، 1998.

17- الطاهر أحمد الزاوي، ولاة طرابلس من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي، دار الفتح للطباعة، بيروت، 1970.

18- الطبيب الألماني ارفين فون باري 1846 – 1877 ورحلته إلى غات وبلاد الأير، ترجمة : عماد الدين غانم، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية – سلسلة نصوص ووثائق (24)، طرابلس، 1995.

19- طرابلس مطلع القرن العشرين في وصف الجغرافي الألماني أفالد بانزة، ترجمة : عماد الدين غانم، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية – سلسلة نصوص ووثائق (26)، طرابلس، 1997.

20- علي مصطفى المصراتي، المجتمع الليبي من خلال أمثاله الشعبية، الطبعة الثانية، طرابلس، 1972.

21- عمار جحيدر، آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا الحديث، الدار العربية للكتاب، الإسكندرية، 1991.

22- فرانشسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، ترجمة : خليفة محمد التليسي، دار الفرجاني، طرابلس، د.ت.

23- محمد أحمد الطوير، تأريخ الزراعة في ليبيا أثناء الحكم العثماني، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراته، 1991.

24- محمد بن احمد بن ابي بكر القرطبي (671هـ/1273م)، الجامع لأحكام القرآن الكريم المسمى بـ : تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

25- محمد بن عثمان الحشائشي، رحلة الحشائشي إلى ليبيا سنة 1895 (جلاء الكرب عن طرابلس الغرب)، تحقيق : علي مصطفى المصراتي، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، 1965.

26- محمد سعيد القشاط، الطوارق عرب الصحراء الكبرى، الطبعة الثانية، مركز دراسات وأبحاث شؤون الصحراء، ليبيا، 1989.

27- محمد مصطفى بازامة، بنغازي عبر التاريخ، الجزء الأول، بنغازي، 1968.

28- المختار عثمان العفيف، مدينة سوكنة دراسة تاريخية للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية 1835 – 1911، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية – سلسلة الدراسات التاريخية (49)، طرابلس، 2002.

29- هـ.س. كاوبير، مرتفع إلهات الجمال، ترجمة : أنيس زكي حسن، مكتبة الفرجاني، طرابلس، د.ت.

رابعاً : المصادر الأجنبية :

1- Anthony G. Cachia, Libya under the second Ottoman Occupation (1835 – 1911), Tripoli, 1995.

2- Rohlfs. Gherardo, Tripolitania, Viggio daa Tripoli all'oasi di Kufra, Dottor co Vallordi, Milono, 1913.

3- Todd. Mabel Lomis, Tripoli the Mysterious Boston, Small Maynard, 1912.

خامساً : الرسائل والأطاريح الجامعية :

1- خليفة محمد سالم الأحول، الجالية اليهودية بولاية طرابلس الغرب من (1864 – 1911)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفاتح – كلية التربية، طرابلس، 1985.

2- خليفة محمد سالم الأحول، يهود مدينة طرابلس تحت الحكم الإيطالي (1911 – 1943)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الفاتح – كلية التربية، طرابلس، 2002.

3- عبادة محمد فؤاد، النشاط الاقتصادي للجالية الإيطالية في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفاتح، كلية العلوم الاجتماعية، طرابلس، 1995.

4- وفاء كاظم ماضي، دراسات في الواقع الاقتصادي والاجتماعي لولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني (1835 – 1911)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد – كلية التربية للبنات، بغداد، 2005.

سادساً : الدوريات العربية :

1- خالد محمد الهدار، زيارة الرحالة الأسباني علي بك العباسي لطرابلس في أوائل القرن التاسع عشر، مجلة البحوث التاريخية، السنة الثالثة والعشرون، العددان الأول والثاني، طرابلس، 2003.

2- سالم عبد الله الفلاح، الشاهي في حياتنا الاجتماعية، مجلة تراث الشعب، السنة التاسعة عشر، العددان الثالث والرابع، طرابلس، 1999.

3- سعيد علي حامد، حياة اليهود في طرابلس خلال قرنين، مجلة تراث الشعب، السنة التاسعة عشر، العددان الأول والثاني، طرابلس، 1999.

4- صالح بن دردف، دور الشاي أو الشاهي في حياتنا الاجتماعية، مجلة تراث الشعب السنة الثامنة عشر، العددان الثالث والرابع، طرابلس، 1998.

5- عبد الكريم أبو شويرب، الأوضاع الصحية في المجتمع الليبي في الفترة ما بين 1835 – 1950، مجلة البحوث التاريخية السنة العشرون، العدد الثاني، طرابلس، 2000.

6- عبد الكريم أبو شويرب، المؤسسات الصحية خلال العهد العثماني الثاني، مجلة تراث الشعب، السنة الثانية، العدد الخامس، طرابلس، 1982.

7- عمر المهدي عمر محمد الجاجي، أطباء آل شهبون، مجلة الوثائق والمخطوطات، العددان التاسع والعاشر، طرابلس، 1994 – 1995.

8- الفاريس. أ. رستا (قنصل جلالة ملك هولندا لدى أيالة طرابلس الغرب وملحقاته)، عرض إحصائي عن ولاية طرابلس الغرب، ترجمة : حامد أوحيده، مجلة الشهيد، العدد التاسع، طرابلس، 1988.

9- قاسم محمد المجالي، أعشابنا دواؤنا، مجلة التراث الشعبي، العدد الثالث، بغداد، 2008.

سابعاً : شبكة المعلومات الدولية :

1- www.facebook.com/targhtroblsbolsw.

2- http://www.netdoctor.co.uk/.